الأمم المتحدة S/PV.5979

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٩٧٩**

الثلاثاء، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كومباوري/السيد يودا	(بوركينا فاسو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ياكوفينكو
	إندونيسيا	السيد ويرايودا
	إيطاليا	السيد فراتيني
	بلجيكا	السيد دو غوشت
	بنما	السيد توريخوس
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا	السيدة دلاميني زوما
	الصين	السيد ليو زنمين
	فرنسا	السيد كوشنر
	فييت نام	السيد لو لونغ منه
	كرواتيا	السيد سانادر
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	لورد مالوخ - براون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

صون السلم والأمن الدوليين

الوساطة وتسوية النزاعات

رسالة مؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبوركينا فاسو لدى الأمم المتحدة (S/2008/590)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-51562 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

صون السلم والأمن الدوليين

الوساطة وتسوية النزاعات

رسالة مؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبوركينا فاسو لدى الأمم المتحدة (S/2008/590)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يسرني كثيرا أن أرحب برؤساء الدول أو الحكومات وبالوزراء والممثلين الآخرين المشاركين، بالترافق مع الأمين العام، في هذه الجلسة الرفيعة المستوى لمجلس الأمن. ويمثل حضورهم تأكيدا على أهمية الموضوع الذي سيناقش. وأود أن أرحب بصفة خاصة بوجود الأمين العام.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد الأخضر الإبراهيمي.

تقرر ذلك.

أرحب ترحيبا حاراً بالسيد الإبراهيمي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن أسترعي الانتباه إلى الوثيقة S/2008/590، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبوركينا فاسو لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية عن البند قيد النظر.

سأفتتح المناقشة الآن وأدلي ببيان بصفتي الوطنية.

إن الصراعات التي تبتلى بها الأقاليم في شتى أنحاء العالم تتطلب أن تقوم جميع الدول والمنظمات والمدنيين في كوكبنا بحلها عن طريق الآليات الفعالة. وبدعوة المشاركين إلى حضور هذا الاجتماع الرفيع المستوى عن موضوع ”الوساطة وتسوية النزاعات“، فقد سعينا إلى إبراز الحاجة إلى استخدام الوسائل السلمية بوصفها الوسيلة المختارة لتسوية النزاعات. وعليه أود أن أنقل خالص شكري لجميع الحاضرين على استجابتهم لدعوتنا. إن حضورهم يشهد على الأهمية التي يولونها لمداولات المجلس بوصفه الهيئة المسؤولة عن حفظ السلام والأمن الدوليين وضرورة تسوية النزاعات بالوسائل السلمية. وإنني أشعر بالامتنان، بوجه خاص، لحرصهم على الحضور وتبادل خبراتكم.

كما أنني مقتنع بأنه في نهاية مناقشاتنا، سنتوصل إلى توافق في الآراء في سعينا المتواصل من أجل تحقيق السلام عن طريق الوسائل السلمية. وأطلب إلى مجلس الأمن والجمعية العامة والأمين العام والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمجتمع المدني، أن يستندوا إلى هذا التوافق في الإلهام في عالم قد تشكل فيه أصغر الأزمات تهديدا حقيقيا للسلام والاستقرار الدوليين. إن الأبعاد الجديدة للصراعات الأيديولوجية والتعقيد الشديد في الصراعات الحالية يتطلب منا أن نلجأ إلى استراتيجيات الوساطة الأكثر إبداعا وبراعة.

وبالنسبة لموضوع اليوم، أود أن أشاطركم عددا من الاعتبارات التي أعتقد أنها ذات أهمية أساسية. إننا نلتزم بالمسؤولية الهامة عن القيام، عن طريق الوساطة، بمساعدة عدد من البلدان الأفريقية التي تمر بأزمة، في سعيها من أجل تحقيق السلام والاستقرار.

وأعتقد أنه لا توجد وساطة، مهما اتسمت بإنكار الذات وبالحماس، تستطيع أن تنجح دون المشاركة الكاملة من جانب أطراف الصراع. وعلاوة على ذلك، يجب أن

يتحلى الوسيط بالموضوعية والاستقلالية والحياد وأن تكون لديه معرفة قوية بتفاصيل الصراع، ولا سيما تلك المتصلة بالأطراف الفاعلة الرئيسية في الأزمة والجوانب الاجتماعية ذات الصلة للبلدان والمنطقة المعنية. وهنا يكون دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أساسيا. فيمكنها أن تشارك بفعالية في تسوية النزاعات عن طريق الوساطة الوثيقة، بالنظر إلى درايتها بالوضع على الأرض، وبوصفها المستفيد الأساسي من استعادة السلام.

تلك هي روح قراري مجلس الأمن ١٨٠٩ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ و ١٦٢٥ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وبشأن تعزيز فعالية الدور الذي يضطلع به مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات، ولا سيما في أفريقيا. ويمكن أن ينشّط التنفيذ الشامل للأحكام ذات الصلة لهذين القرارين جهود الوساطة الإقليمية ودون الإقليمية. ويجب عدم تجاهل مسؤولية المجتمع الدولي في هذا الشأن. كما يجب أن يكون الشركاء الثنائيون والمتعددون استباقيين في أي عملية وساطة، عن طريق تعزيز الدور الريادي للوسيط ودعم كل خطوة في العملية بالشكل المناسب وفي حينه.

وفي ذلك الصدد، تستطيع الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، الاضطلاع بدور هام بل ويجب عليهما أن يضطلعا بذلك الدور. ولذلك، فإنني أرحب بالاقتراح الذي قدمه الأمين العام، بان كي - مون، لتعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال الوساطة. ويتمثل توقعنا الكبير في رؤية مجلس الأمن أكثر مشاركة في ذلك المسعى.

وباستخلاص الدروس المستفادة من خبرتنا الجارية، أستطيع القول إن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي بشأن الأزمة في كوت ديفوار يرجع إلى حد كبير إلى الالتزام الثابت للموقعين على الاتفاق، وإلى الدعم الثابت الذي قدمه مجلس الأمن والأمين العام، بالإضافة إلى الرغبة الشديدة لدى البلدان والمؤسسات في دعم جهودنا. وأغتنم هذه الفرصة لكي أكرر الإعراب عن تقديرنا العميق للجميع، ولكي أعرب عن الأمل في الحفاظ على هذه التعبئة النموذجية حتى نهاية العملية.

وتتطلب الوساطة توفر الثقة والتنسيق المستمر بين الوسيط وأطراف الصراع والجهات المحلية الفاعلة وجميع الشركاء. وقد ساعدت هذه البيئة على تعزيز ملكية عملية السلام من قبل الأطراف الرئيسية للنزاع في توغو، مما هيأ الظروف اللازمة لعودة الوفاق والمصالحة.

والتطور الحالي للعملية الجارية في كوت ديفوار يثبت تلك الرؤية. وفي الواقع، فإن التعاون الوثيق بين الممثل الخاص للأمين العام، والميسر في اتفاق واغادوغو، يسمح للميسر وللأمم المتحدة بأن يكونا على علم تام بالحالة وأن يكونا على ثقة من أن الأزمة ستحل.

ومن واقع خبرتنا في الوساطة في الأزمات، ينبغي إبراز ثلاثة عناصر أساسية. العنصر الأول، دون شك، هو أهمية تملك عملية حل الأزمة من قبل الأطراف الرئيسية. ونجاح أي وساطة يفترض مسبقا وجود التزام مستمر من قبل أطراف الصراع بتنفيذ الأحكام التعاقدية التي وقعت عليها بكل حرص.

أما العنصر الثاني فهو أنه يجب أن ترضي الوثيقة الختامية كل طرف من أطراف النزاع وتقدم إجابات على الأسئلة الأساسية المتعلقة بنشوب الأزمة، في حين تظل مخلصة لمبدأ الإنصاف.

والعنصر الثالث هو ضرورة أن يتوخى في أي اتفاق للسلام وجود آليات للمتابعة تسمح للأطراف بالتغلب تدريجيا على العراقيل التي قد تقوض عملية السلام. وتعني

المشاركة الكاملة لأطراف النزاع في عملية الوساطة وتنفيذ آليات المتابعة أن يظل الوسيط متاحا على نحو مفيد للأطراف لمساعدتها والاستماع إليها كمرشد، ووسيط، وممثل محايد للمجتمع الدولي. وبالإضافة إلى دور آليات المتابعة بوصفها أدوات للمتابعة والتنسيق، فإنها يمكن أن تشكّل أطرا حقيقية لتعزيز الحوار وبناء الثقة بين الأطراف الفاعلة.

وتثير المبادرات العديدة والمتنوعة للوساطة في صراع ما السؤال الهام عن كيفية تحقيق الوفاق والتنسيق بينها. ويجب أن تعمل المنظمات والشخصيات الرئيسية المعنية على إقامة آليات مشتركة أو آليات منسقة من أجل ضمان التآزر في الإجراءات وتجنب استخدام الطاقات على نحو قد يكون له مردود عكسي.

وعليه، فإنني أرحب بالجهود المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للبحث عن حلول دائمة للأزمة في دارفور. ويشهد التعيين الأخير لكبير الوسطاء المشترك على تصميم المجتمع الدولي على وضع حد لهذه المأساة على أساس ملح وطموح.

ويتطلب الحفاظ على السلام والأمن في جميع أرجاء العالم تهيئة بيئة دولية تؤدي إلى نشوء ثقافة الحوار المستمر الهيكلي والدينامي لضمان منع نشوب الصراعات على نحو أكثر فعالية، وفوق كل شيء إدارة هذه الصراعات وحلها في الوقت المناسب. وعلى ذلك الأساس، من الضروري اتخاذ نهج سلمي في تسوية النزاعات في الشرق الأدنى والشرق الأوسط، وفي القوقاز، وفي عدد من البلدان الأفريقية التي تواجه أعمال التمرد أو العنف فيما بعد الانتخابات. ولذلك، تطلب بوركينا فاسو إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس بشأن قيمة الوساطة من جانب الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

وأعرب عن عميق تقديري لجميع الوفود على ما قدمته من دعم لمشروع التسوية الذي قدمته بوركينا فاسو والذي يقر بمداولاتنا. وبخلاف ما تقدمه آلية تسوية النزاعات، من المهم للمجتمعات البشرية، أكثر من أي وقت مضى، أن تعيد تأكيد القيم العالية للتسامح والتضامن والحوار والتعايش السلمي، التي تعد الأساس بالنسبة لمجتمع دولي صحي وقوي. ولذلك، آمل أن تستمر وتزداد المناقشات بشأن الوساطة، التي سعت بوركينا فاسو لتعزيزها، لا سيما وأننا سوف نطور آليات لمنع الصراعات بشكل أكثر فعالية للنهوض بعالم يسوده العدل والسلام.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لسعادة السيد بان كي - مون، الأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالفرنسية): أثني على جمهورية بوركينا فاسو لقيامها بتنظيم هذه المناقشة الهامة. ولا توجد بالنسبة للأمم المتحدة مهمة أنبل من المساعدة على تسوية الصراعات بالوسائل السلمية. ولقد أظهرت الأمم المتحدة في مناسبات عديدة أنها قادرة على مساعدة الأطراف على التوصل إلى حلول معينة لمنازعاتها. والحالات التي تتم مناقشتها بالوتيرة الأكثر تكرارا هي التي ينتهي بها الأمر إلى اتفاق سلام شامل. وكثيرا ما تؤدي هذه الحالات إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. وفي بعض الأحيان نكون ملزمين بالقيام على وجه السرعة بنشر قوات حفظ سلام لإنقاذ الأرواح، وحتى قبل استعادة السلام. وفي مثل هذه الحالات يكون لا غنى عن جهود الوساطة النشطة لمنع إراقة المزيد من الدماء وضمان عدم نشر ذوي الخوذ الزرق لأجل غير مسمى.

إننا نتكلم أقل عن حالات أخرى تتيح فيها الدبلوماسية الهادئة للأطراف تسوية النزاع قبل أن يندلع

صراع بينها، وبالتالي فإنها تساعد البلدان والمجتمع الدولي على تجنب خسارة أعداد لا تحصى من الأرواح البشرية في صفوف المدنيين والجنود، وكذلك الكثير من النفقات.

إنني أطلب اليوم إلى المجلس وجميع الدول الأعضاء المزيد من الاستثمار في أنشطتنا للوساطة، وحتى نكون أفضل قدرة على ممارسة تلك الدبلوماسية الهادئة وحتى نجد أنفسنا في مواجهة أقل مع ذلك المفترق الحاسم، والذي يؤدي عبوره حتما إلى معاناة لا توصف ونفقات هائلة في مجال حفظ السلام.

(تكلم بالانكليزية)

إن الأمم المتحدة لا تدعي احتكارها لتسوية المنازعات. فكثيرا ما نؤدي دورا داعما بينما تأخذ الأطراف الإقليمية الفاعلة زمام القيادة، وكما هو الحال في كينيا وزمبابوي. وبصورة متزايدة، يطلب إلينا شركاؤنا الإقليميون ليس أن ندعمهم في حالات محددة فحسب بل وأن نساعدهم على بناء قدراتهم في مجال الوساطة، وهو ما نفعله مسرورين.

ويقوم مجلس الأمن بدور رئيسي في الوساطة وتسوية المنازعات، وعلى النحو المنصوص عليه في المادتين ٣٣ و ٣٦ من الميثاق. ومن خلال التجربة، أعتقد أن أهم مساهمات المجلس تأتي عندما يكون موحدا. وعلى الأغلب تتحقق النتائج الناجحة عندما يتفق المجلس على مبادئ مشتركة لحل الصراع. وعلى العكس من ذلك، يتزايد خطر الإخفاق عندما لا تكون هناك رؤية مشتركة أو عندما يقوم أعضاء المجلس ودول أعضاء أخرى رئيسية باتخاذ مواقف متضاربة.

ويأتي الإسهام الثاني الأهم للمجلس عندما يكون مستعدا لاستخدام نفوذه. وقد أثر المجلس تأثيرا إيجابيا على عمليات سلام عندما استخدم نفوذه، أو عندما كان مستعدا لاستخدامه. وقد دعمت الجزاءات الموجهة إلى حد كبير جهود الوساطة في سيراليون وليبريا وأنغولا.

يأتي الإسهام الثالث عندما يؤيد المجلس وسيطا رئيسيا واضحا. ومن خلال إعطاء الوسيط أكبر قوة نسبية لحالة معينة أو مرحلة معينة من العملية، فإن المجلس يعزز إلى حد كبير فرص النجاح. وفي الوقت الذي يتعين فيه على الوسيط أن يتشاور مع جميع الأطراف المعنية يجب أن يدعمه، أو يدعمها، جميع الشركاء دعما كاملا. فالتنافس بين الوسطاء لا يشجع إلا على التنقل بين المحافل للاختيار بينها.

ويأتي الإسهام الرابع عندما يتيح المجلس مجالا للعملية، إذا كان ذلك هو المطلوب. وما أن يتفق المجلس على استراتيجية يكون من المهم في أحيان كثيرة أن يُتاح المجال والوقت للوسيط كي يعمل مع الأطراف. ويتعين على مجلس الأمن والبلدان المجاورة ومجموعات الأصدقاء والدول الأعضاء أن تقف وراء الوسيط لدعم الاستراتيجية المختارة.

إن المساعي الحميدة التي أقوم بها هي دائما تحت تصرف الأطراف التي ترغب في الاستفادة من وسيط نزيه، وسيط يمكن أن يساعدها على البقاء على ما هو في بعض الأحيان درب صعب نحو السلام أو على العودة إليه. وهذا الدور، الذي قام به أمناء عامون متعاقبون في حالات مثل إيران والعراق والسلفادور وغواتيمالا ونيجيريا والكاميرون وأفغانستان، هو أداة حاسمة للمجتمع الدولي في تسوية المنازعات. ويمكن لهذه المساعي الحميدة أن تكون مفيدة عندما تصل الهيئات الحكومية الدولية إلى طريق مسدود أو عندما تقاوم الأطراف المشاركة الحكومية الدولية بقوة. ولقد تم في عام ١٩٩٧ حل مسألة تيمور الشرقية

عندما قبلت إندونيسيا عرض المساعي الحميدة من الأمين العام للتوسط.

واستفادت عمليات سلام عديدة من قدرة الأمين العام على التكلم مع جميع الأطراف ذات الصلة، حتى عندما لا تكون هناك جهة فاعلة أخرى مستعدة لاتخاذ مثل هذه المبادرة أو قادرة على اتخاذها. وكثيرا لا تظهر تلك الجهود لا على جدول أعمال المجلس ولا في الصحافة. إذ يضطلع بها في تكتم المبعوثون التابعون لي أو موظفو الأمم المتحدة. وكثير ما يحقق هذا التكتم النجاح، ولكنه يكون مكلفا للمنظمة. فكثيرا ما نجاهد لكي نعرض على عالم متشكك اتساع وعمق نطاق جهودنا.

وبفضل نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠)، تم إنشاء وحدة صغيرة لدعم الوساطة داخل إدارة الشؤون السياسية لتوفير الدعم التنفيذي لعمليات السلام ولتكون مستودعا معرفيا للوسطاء. وفي عام ٢٠٠٨، أنشأت هذه الوحدة فريقا احتياطيا من خبراء الوساطة يمكن نشره في أي مكان في العالم في غضون أيام. وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٨، قدمت هذه الوحدة الدعم إلى نحو ١٥ عملية سلام. وهي تدعم أيضا الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي وذلك من أجل تعزيز قدراتها في مجال الوساطة.

ومع ذلك، فإن التمويل اللازم لهذه الوحدة في الميزانية العادية هو تمويل هزيل، ولا توجد لديها الأموال اللازمة لأنشطة برامجها. ودون التأثير على دور الجمعية العامة في البت في المسائل المتعلقة بالميزانية، أحث المجلس على أن يضمن الموارد اللازمة لجهود الوساطة. وتشير التجارب السابقة إلى أن جهود الوساطة الفعالة والمنسقة في جميع مراحل دورة الصراع هي أمر ضروري لفعالية حفظ السلام وبناء السلام. وبالتالي من الأهمية بمكان أن يقدم مجلس الأمن نفس الدعم لتعزيز الهياكل والعمليات والأدوات والموارد اللازمة للوساطة مثل ما يقدمه لأنشطة حفظ السلام وبناء السلام.

وإنني ممتن لهذه الفرصة لتبادل بعض الأفكار مع المجلس وأتطلع إلى العمل عن كثب مع جميع أعضاء المجلس في هذا المسعى الهام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه. أعطي الكلمة الآن للسيد الأخضر الإبراهيمي.

السيد الإبراهيمي (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم على دعوتي لمخاطبة جلسة المناقشة المفتوحة اليوم. إنه لشرف عظيم وسعادة غامرة لي أن أتكلم أثناء رئاسة رئيس من أفريقيا.

إن قارتنا، سيدي الرئيس، قد واجهت أكثر من نصيبها المناسب من الصراعات. وبعض تلك الصراعات قد سويت بنجاح. وتحسن الوضع في حالات أخرى. ولكن، لا مجال هناك للرضا عن النفس. فالكثير من أبناء شعوبنا يتعرضون للقتل والتعذيب والملاحقة والإهانات والنفي والتشريد داخليا. وما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به في أفريقيا لوضع حد للصراعات، وتوطيد السلام وتهيئة ظروف التنمية المستدامة.

إن الأمم المتحدة تؤدي الدور المنوط بها. ويشهد على ذلك نشر ١٠٠ ٠٠٠ من حفظة السلام في ما يقارب ١٨ بعثة، أغلبيتها في القارة الأفريقية.

والمنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، قد اكتسبت مهارات ممتازة في مجال الوساطة. إذ أنها تقوم بدور خلاق في تطوير التعاون فيما بينها، ومع المجتمع المدني والأمم المتحدة. وإن عددا من الحكومات، وبعض المنظمات غير الحكومية، وكذلك بعض الأفراد، تمكنوا من القيام

بعمليات وساطة ناجحة في مختلف أنحاء العالم وما زالوا يقومون بذلك.

وفي هذه الأثناء، لا تزال الأمم المتحدة الطرف الفاعل الرائد في هذا الميدان. وقد حققت المنظمة نجاحات كثيرة على مدى تاريخها، ولكنها قادرة، بدون شك، على تحسين مستوى أدائها، وأعضاء المجلس والأمين العام أكثر مني دراية بذلك.

وهناك عدة مبادئ تمثل لب الوساطة في الأمم المتحدة، وجميعها تستحق الكثير من العناية. ومع أن كل تلك المبادئ واضحة ولا خلاف عليها، فإن الامتثال إليها يمثل تحديا لا يستهان به في الممارسة. وأعتقد، على سبيل المثال، أن الوسيط يجب أن يفهم الصراع بكل تعقيداته قبل أن يقوم بإصدار أي حكم أو باتخاذ أي قرار. وينبغي له أن يدرك أهمية الثقافة والتقاليد وحفظ الكرامة، وحتى حفظ ماء الوجه في كل مراحل العملية.

وفي الوقت القصير المتاح لي، سوف أركز على اثنين من تلك المبادئ.

أولا، ينبغي للوسيط أن يضمن مشاركة كل أطراف الصراع بدون استثناء. فخلال محادثات السلام المتعلقة بأفغانستان، المعقودة في بون في عام ٢٠٠١، تعرضنا إلى ضغوط شديدة لكي نبرم اتفاقا خلال أيام قليلة، وكان من غير الممكن القيام بعملية سياسية شاملة وحقيقية. فالحقائق السياسية كانت تتطلب ذلك. ولكننا أخفقنا لاحقا أيضا في مد اليد إلى العديد من الدوائر التي ربما كانت ستنضم إلى العملية السياسية لو طلب منها ذلك. وكان المفروض أن يكون واضحا لنا طوال الوقت أن من غابوا أو أُبعدوا عن العملية السياسية لن تكون لهم مصلحة في نجاح الاتفاق وأنهم سوف يعرقلون تنفيذه، وهذا ما فعلوه فعلا. وقد ألح الرئيس كرزاي وألحت الأمم المتحدة في المطالبة بتوسيع القوة الدولية للمساعدة الأمنية في وقت مبكر خشية على عملية السلام الهشة من أعمال العنف التي سيقوم بها من تم استبعادهم.

وسواء في العراق أو في دارفور، أو في أماكن أخرى، أو في أفغانستان، لا يمكن التغلب على العقبات القائمة أمام السلام الدائم بالوسائل العسكرية وحدها. فهناك أدوات متعددة أخرى لها ذات الأهمية إن لم نقل أكثر أهمية. وهذه تشمل المنافع الاقتصادية الملموسة للسكان العاديين وعملية الوساطة المكثفة والمستمرة مع جميع الأطراف المعنية.

وغني عن القول، أن الوسيط لا ينبغي أن يتصرف على نحو يرضي غروره أو من أجل الظهور في وسائط الإعلام أو إعطاء الأولوية لأطراف فاعلة خارجية. بل ينبغي للوسيط أن يضع شواغل وتطلعات الشعب – كل الشعب – في البلد المعني في مقدمة الأولويات. ففي حالة أفغانستان، يجب أن تسمو مصالح الشعب الأفغاني على مصالح الأمم المتحدة نفسها ومصالح الناتو والجيران ومصالح أي بلد آخر. فإذا ما لبيت مصالح الشعب الأفغاني على نحو حصري ومناسب، سنجد أن مصالح جميع الآخرين ستلبى أيضا على الوجه الأمثل.

ولكن يجب ألا ندع مجالا لسوء الفهم هنا. إن الوساطة التي ينبغي أن تكون شاملة وتتضمن الحوار مع كل الأطراف لا تعني التساهل أو التجاهل لأي مخالفة من جانب أي طرف. فالتدمير الإجرامي، الذي يثير السخط والاشمئزاز، لفندق ماريوت في إسلام أباد قبل بضعة أيام، جرت إدانته عن حق من جانب العالم بأسره. وقد شاءت الصدف أن عرفت بعض ضحايا ذلك التفجير. وكان هؤلاء من البوابين، وعمال المطاعم وعاملات التنظيف وغيرهم من موظفي الفندق. وكانوا رجالا ونساء فقراء يتحلون بالأمانة والشرف. وكانوا جميعا من المسلمين، الذين يكدحون لإعالة

أسرهم. ولا يمكن لأحد من مرتكبي ذلك العمل أن يدعي الامتثال لتعاليم الإسلام، أو العمل باسم الإسلام. إن الهجمات من هذا النوع ما هي إلا عمليات قتل جماعي تنفذ بدم بارد. ويجب ألا يفلت من العقاب المجرمون المسؤولون عن تلك الهجمات.

واسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى المبدأ الرئيسي الثاني. إن دور الوسيط يتعزز إلى حد كبير عندما تكون المبادئ والنُهج التي يعتمدها مؤيدة من جانب كل أعضاء مجلس الأمن وأعضاء هذه المنظمة ككل. وهذا يعني أن تكون هناك قناة اتصال واحدة مع الأطراف. وحينما قام كوفي عنان بالوساطة أثناء أزمة ما بعد الانتخابات في كينيا، فقد أصر بقوة على عدم تدخل أي طرف آخر، وقد دعم الأمين العام بان كي - مون هذا النهج دعما كاملا. وحصل كوفي عنان على الدعم من كل جانب، ولكن الجميع قبلوا قيادته ولبوا مطالبه. وكانت النتيجة نجاحا باهرا تحقق رغم الصعاب.

ومن المعتاد أن تلاقي جميع جهود الوساطة الصعاب التي يتعسر تذليلها. والمعجزات لا تأتي بسهولة ولا في أوقات متقاربة. وإذا تم التوصل إلى صفقة بسهولة وبدون حلول وسط مؤلمة لكل الأطراف، ينبغي ألا نتساءل عما إذا كانت ستفشل الصفقة أو متى ستفشل. ولذلك، يحتاج الوسيط إلى كل الدعم الذي يستطيع أن يحصل عليه، ووسيط الأمم المتحدة بشكل خاص يحتاج إلى مساعدة كبيرة من مجلس الأمن.

وتبدأ تلك المساعدة من إعطاء الوسيط الوقت والمساحة اللازمين للعثور على حلول وللتغلب على المواقف المتعصبة والتوفيق بين الروايات المتنافسة لأطراف الصراع. كما أنها تعني مقاومة الضغوط الرامية إلى الشروع في عمليات وساطة منافسة والوقوف بحزم ضد الاتفاقات المعدة سلفا، أو التي أعدت على عجل، وفرضت من الخارج بدون الاستجابة إلى القضايا الأساسية. وفي أغلب الأحيان، تستثني تلك الاتفاقات أطرافا أساسية لا بد من الحصول على دعمها من أجل تنفيذ الاتفاق، أو هي لا تلبي أو تمثل مصالح جميع سكان البلد المعني.

إن مصداقية الأمم المتحدة وثقة العالم بدورها تتعرضان لضرر كبير عندما تهمل الوساطة إزاء صراع ما لفترات طويلة أو يتم تجاهلها تماما. وهذه بالتأكيد هي الصورة القائمة في الكثير من أجزاء العالم فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط وعدد من الصراعات الأخرى. وعندما يظهر مجلس الأمن مهتما بمعاناة البعض أكثر من الآخرين، وانتقائيا في الكثير من قراراته، أو مستخدما لمعايير مزدوجة، فإن مصداقية الأمم المتحدة ككل تتأثر بذلك. والضرر الذي يلحق بمصداقية الأمم المتحدة إزاء بعض القضايا يؤثر سلبا على جهود الوساطة التي تضطلع بها في أي مكان.

وفي الختام، إن عالمية الأمم المتحدة ونزاهتها وامتثالها للمبادئ المكرسة في ميثاقها هي أقوى الأسلحة في ترسانة وسيط الأمم المتحدة. فإذا قمتم بتجهيز وسطائكم وبدعمهم جيدا، فإن ذلك سيؤهلهم لتقديم المساعدة التي يحتاج إليها ضحايا الحرب ولتحقيق السلام الذي يسعى إليه المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد الإبراهيمي على بيانه.

وأدعو فخامة السيد مارتن توريخوس، رئيس جمهورية بنما، إلى الإدلاء ببيانه.

الرئيس توريخوس (بنما) (تكلم بالإسبانية): ترحب بنما باتخاذ هذه المبادرة لتكريس إحدى جلسات مجلس الأمن للوساطة وتسوية النزاعات. وقد أنشئت هذه المنظمة تحديدا لكفالة معالجة أشكال الصراعات التي دمرت قارات برمتها

في محافل حيث يمكن التغلب عليها. وفي العديد من المناسبات، لم تكن الأمم المتحدة عموما ومجلس الأمن بصورة خاصة، إلا منبرا للتنديد بحالة من حالات الظلم أو رجع الصدى حتى يعي العالم بالحالات التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وفي مناسبات أخرى، صدحت الأمم المتحدة بصوتها، وحثت الأطراف على التوصل إلى اتفاق، بل إنها قامت بفرض جزاءات على البلدان التي تعتبرها مسؤولة عن انتهاك ميثاق المنظمة.

وفي حالات أقل من ذلك بكثير، اضطلعت الأمم المتحدة بدور الوسيط لحل الصراعات. وكانت هذه هي تجربة بلدي. فعلى مدى القرن العشرين بأكمله تقريبا، أبقت الولايات المتحدة على جيب استعماري في بنما. وفي عام ١٩٧٣، اجتمع مجلس الأمن للمرة الثانية والأخيرة خارج المقر من أجل عقد جلسة في عاصمة بنما. وليس لدينا أدنى شك في أن ذلك الحدث عزز وعي العالم بالحاجة إلى إنهاء حالة كانت بكل المقاييس غير عادلة ومنافية للمبادئ المكرسة في ميثاق المنظمة. غير أن الأمم المتحدة حصرت نفسها في القيام بدور المستمع، واستخدم حق النقض ضد مشروع القرار الذي كان يدعو الأطراف للتوصل إلى اتفاق. ووجدت بنما والولايات المتحدة وسائل أخرى للتفاوض، وتوصلت إلى اتفاق مكن بلدي من استرجاع السيادة على كامل ترابه وتولي إدارة قناة بنما في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

وأشدد على هذه الحقيقة، ولو أنها معروفة جيدا، لأنها مثال على الكيفية التي كان من الممكن للأمم المتحدة أن تتصرف بها كوسيط بدلا من مجرد متلقٍ لشكاوانا ومطالبنا. وكان من الممكن تفادي العديد من الصراعات الأخرى وإنقاذ العديد من الأرواح لو توفرت هذه المنظمة على آلية للقيام بالوساطة بصورة فعالة. وبطبيعة الحال، ينبغي أن نذكر أن قوة الوساطة لا تكمن في تصميم أو تنفيذ الآليات بل في ما تبديه الأطراف من عزم سياسي للتوصل إلى اتفاقات. غير أنه صحيح أيضا أن الأطراف في الصراع تكون أكثر استعدادا للوساطة إذا كانت هناك آليات فعالة. وبعبارة أخرى، تشكل الإرادة السياسية والآليات الفعالة عنصرين يعزز أحدهما الآخر: أي أنه عندما يقوى العزم، تكون الآليات أكثر فعالية وعندما تكون كذلك، عندئذ ستتعزز الإرادة السياسية لاستخدامها. ولذلك، تدعو بنما الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا سيما أعضاء مجلس الأمن، إلى تكثيف جهودها بغية تعزيز دور هذه المنظمة باعتبارها وسيطا، وبالتالي، العمل على التحقيق الكامل للهدف الذي أنشئت من أجله قبل ٦٣ عاما.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو الآن دولة السيد إيفو سانادر، رئيس الوزراء في جمهورية كرواتيا، إلى الإدلاء ببيانه.

السيد سانادر (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): أعرب عن امتناني لبوركينا فاسو على اجتماعنا لمناقشة عنصر هام وأساسي في جهدنا المشترك لصون السلم والأمن الدوليين.

وكثيرا ما تقاس فعالية الأمم المتحدة، وفعالية هذا المجلس على نحو خاص، بقدرتها على منع نشوب الصراعات وحلها. ولدى تحقيق ذلك الهدف، توجد تحت تصرف المجلس مجموعة من الأدوات، بما في ذلك الأدوات المذكورة على نحو بارز في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. ومثلما أظهرت التجربة الخاصة بكرواتيا، تشكل الوساطة والتسوية السلمية للتراعات جزءا لا يتجزأ من منع نشوب الصراعات وصنع السلام وبناء السلام بعد الصراع، ويمكن إدماجها بصورة ناجحة في ولايات البعثات التي يحددها المجلس.

ولأن طابع الصراعات المعاصرة قد تغير، بانتقاله على نحو متزايد من صراع بين الدول إلى صراع داخلها، تواجه

الأمم المتحدة مجموعة مغايرة من التوقعات. ومثلما أشار إلى ذلك تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير لعام ٢٠٠٤ (انظر A/59/565)، فقد ازداد الطلب على المساعي الحميدة للأمم المتحدة ووساطتها بصورة كبيرة. ففي حالات تمتد من إيران إلى السودان، ومن قبرص إلى كوت ديفوار، ومن جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى زمبابوي، على سبيل المثال لا الحصر، طُلب من الأمم المتحدة أن تضطلع بدور حاسم لا يكتفي بالتغلب على التوترات بين الأطراف المتناحرة أو المتحاربة فحسب، بل يشمل أيضا اقتراح الحلول المتعلقة بالعدالة الانتقالية، ووضع الدستور، أو تصميم الآليات لاقتسام الثروة أو حماية حقوق الإنسان.

ويمكن أن يتم هذا التدخل على أي مستوى، انطلاقا من الأمين العام ذاته – أو بعض الزملاء الموقرين الجالسين على هذه الطاولة اليوم – إلى مختلف إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها، لا سيما من خلال المهام التي يحددها هذا المجلس. وحتى في حالة عدم تعيين فرد على وجه التحديد، وتكليفه بولاية تتعلق بالوساطة أو المساعي الحميدة، تجد الأمم المتحدة نفسها، من خلال حضورها السياسي أو العسكري في الميدان، منخرطة في أداء دور المفاوض أو الوسيط أو المستشار. واليوم، من الصعب أن نجد بعثة أذن بها المجلس لا تشمل بعضا من جوانب التدخل الدبلوماسي بالوسائل غير القسرية من أجل الوساطة، في كثير من الأحيان من خلال السلطة التنفيذية الواسعة النطاق لرئيس البعثة.

وتشكل تجربتنا مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية خير مثال على ما يمكن أن تحققه الأمم المتحدة في إطار ولاية واقعية واضحة المعالم وقابلة للتحقيق. وشكلت إعادة إدماج ذلك الإقليم المتضرر من الحرب في شرق كرواتيا نجاحا مشتركا بين بلدي والأمم المتحدة، وكرواتيا على استعداد لتشاطر الخبرة والدراية اللتين اكتسبتهما من خلال هذه العملية.

ومن المسلم به على نحو صائب أنه، لكي ترقى البعثات التي يأذن بها المجلس إلى مستوى هذه التوقعات، فإنها لا تحتاج إلى ولاية فعالة فحسب، بل أيضا إلى الخبرة الضرورية والموارد الكافية. وتظل إدارة الشؤون السياسية مركزا للخبرة والموارد بشأن الوساطة، ونرحب بما اتخذ من خطوات مؤخرا لتعزيزها، بما في ذلك إنشاء وحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية. وكثيرا ما تشكل مؤسسة المبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين للأمين العام القناة الرئيسية لاتخاذ الإجراءات – وتكاد تمثل وجه الأمم المتحدة في مثل هذه الحالات. ويتطلب تعقد مهامهم مهارات ممتازة في مجالات التفاوض السياسي والقيادة والإدارة. وفي ذلك الصدد، نرحب بتعيين المزيد من النساء في هذه المناصب. ولا يقل أهمية عن القيادة الماهرة، تطوير قدرات محلية لتسوية النزاعات، وهي عملية يمكن للمجتمع المدني أن يضطلع بدور حاسم فيها.

ومما لاشك فيه أن الأساليب الدبلوماسية غير القسرية لتسوية النزاعات تتجاوز إطار منظومة الأمم المتحدة، وكثيرا ما يمكن للأمم المتحدة أن تستفيد من أوجه التناغم تلك. وشكلت الوساطة من أجل تسوية الصراع في كوت ديفوار إحدى قصص النجاح تلك، وأود أن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين للإعراب عن تقديري لما بذلتموه، سيدي الرئيس، من جهد شخصي تيسيرا للتوقيع على اتفاق واغادوغو بين الأطراف الإيفوارية وتنفيذه.

ومع ازدياد التفاعل بين المجلس والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، أصبح من البديهي أنها تنطوي على إمكانات تستحق اهتمام المجلس، وينبغي أن يواصل المجلس استكشافها، لا في ميدان حفظ السلام فحسب، بل أيضا في

ما يتعلق بتسوية النزاعات. والجهود المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لإحلال السلام في دارفور هي خير مثال، بما في ذلك من خلال إنشاء مؤسسة المبعوثين الخاصين المشتركين وكبير الوسطاء الذي تم تعيينه مؤخرا السيد جبريل يبيني باسولي من بوركينا فاسو. وكما أشير إلى ذلك على نحو صائب في مناسبات سابقة، فإن القرب الجغرافي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من الصراع ومعرفتها بسياقه كثيرا ما يجعلها مناسبة تماما للاتصال بالأطراف في الصراع. كما أثلج صدرنا نجاح جهود الوساطة التي قادها الأمين العام السابق، معالي السيد كوفي عنان، تحت إشراف الاتحاد الأفريقي، والتي ساعدت على حل أزمة سياسية وإنسانية خطيرة في كينيا هذا العام.

إن الاتجاهات الأخيرة تعطينا أملا في أن يتمكن المجلس من زيادة توسيع هذه الجهود وتحسين دمجها في استراتيجياته وإجراءاته. ومع ذلك، في كل نجاح، على غرار ما حدث في كينيا، توجد بعض حالات الجمود التي يمكن أن تسيء إلى مصداقية الأمم المتحدة وترغمنا على إعادة النظر في استراتيجياتنا والتزاماتنا. لقد شجعتنا الإشارات الإيجابية الآتية من قبرص ونقدم دعمنا الكامل للمساعي الحميدة التي قام بها المبعوث الخاص للأمين العام، السيد الكساندر داونر.

ونقدر كذلك أيما تقدير الجهود المشتركة المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في محادثات دارفور. ومن ناحية أخرى، من المخيب للآمال أن نلاحظ أنه بعد سنة تقريبا من المحاولات المتكررة للدخول في حوار وعمل بناء مع ميانمار، فشلت جهود الأمم المتحدة في تحقيق نتائج ملموسة.

إن الجهد الموجه جيدا بهدف التوصل إلى السلام من خلال إقامة عملية سياسية قابلة للبقاء ينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من استراتيجياتنا لصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. لكن لا ينبغي أن يكون ذلك على حساب القيم الأخرى التي أنشئت هذه المنظمة لتعزيزها وحمايتها. فبدون احترام العدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والشواغل الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، يظل هدف التوصل إلى سلام دائم وهماً ويظل عملنا ناقصا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كاريل دي غوشت، وزير خارجية بلجيكا.

السيد كاريل دي غوشت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): إننا محظوظون أن يترأس جلسة اليوم واحد من أعظم الممارسين للوساطة وتسوية الصراعات، الرئيس بيليز كومباوري الذي أود أن أتقدم له بالتهنئة على هذه المبادرة. وأود كذلك أن أشكر الأمين العام والسيد الإبراهيمي على مداخلاتيهما.

وبما أن الوساطة عادة تدور وراء الأبواب المغلقة، فإن اختيار الحديث عنها بصورة علنية يبدو عملا مفاجئا. لكنه قد حان الوقت لتسليط الضوء على أهميتها. فالتاريخ يثبت أن هناك فرصا أكثر بنسبة ٥٠ في المائة لحل أزمة من الأزمات إذا ما تم استعمال أداة الوساطة. فإن التدخل السريع بفريق من الوسطاء المؤهلين والمزودين بالأدوات اللازمة يمكن أن يساعد على تلافي عدد كبير من البعثات المكلفة. وفوق ذلك، يمكن أن يساعد في منع وقوع المذابح التي يكون ضحاياها العديد من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء.

وإذا اتفقنا جميعا على منافع الوساطة، فلماذا نستعمل هذه الوسيلة بصورة نادرة؟ ومما لاشك فيه، أن أحد الأسباب هو أن الوساطة الدولية تتطلب قدرا كبيرا من المهارات والأدوات: المهارة في تحليل العمليات السياسية، ومعرفة الحالات المحلية، والقدرة على إقامة صلات مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك السكان المحليون. وهناك أيضا

حاجة إلى آليات للإنذار المبكر والاستجابة السريعة. تلك هي بعض الصفات والأدوات التي نحتاجها على مستويات شتى.

ومن الواضح أن على الأمم المتحدة القيام بدور أساسي في هذا المجال. وبلجيكا، بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، تبذل باستمرار جهودا لضمان أن يضطلع المجلس بمسؤوليته عن حل الأزمات على نحو فعال. وعلى المجلس أن يعطي، أحيانا بصورة سرية، المجال الكافي والمتنفس لمبادرات الوساطة، وأحيانا بصورة واضحة، ولا سيما إذا كان قادرا على دعم جهود الوساطة بصوت موحد. وإذا وجد مثل هذا التوازن، يمكن أن يكون للمجلس تأثير كبير، ولا سيما في دعم المساعي الحميدة للأمين العام.

وفي هذا الصدد، من الصعب أن نقبل أن تكون لدى الأمين العام للأمم المتحدة هذه الإمكانيات المحدودة لاتخاذ الإجراءات. ففي العديد من الحالات، ينحصر دوره في إصدار نداء من أجل اتخاذ ترتيبات مخصصة. ولذا آمل أن يكون في مقدورنا اليوم التوصل إلى اتفاق بشأن الحاجة الملحة إلى تقوية قدرته على الوساطة. ويتطلب ذلك تكوين مجموعة من الخبراء يمكنهم التعويل على الحصول على الموارد التي يحتاجونها. وينبغي لرجال مطافئ حفظ السلام هؤلاء أن يبقوا على أهبة الاستعداد كي يتمكنوا في أي وقت وعلى وجه السرعة الفائقة من تقديم خدماتهم بل وفرضها من خلال جهودهم القوية لمعالجة الصراعات الناشئة قبل أن تتفاقم. إن بلجيكا تؤمن بهذا إيمانا راسخا، ولهذا السبب أيضا قدمنا إسهاما كبيرا لوحدة الوساطة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة.

ومن الواضح أن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دورا تقوم به في التوسط في الصراع وحله. وهذا هو البعد الثاني الذي أود أن أشدد عليه. وأنا أفكر بصورة خاصة في الإجراءات التي اتخذها الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي في جورجيا، والإجراءات التي اتخذها جنوب أفريقيا بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في زمبابوي، ومبادرة كوفي عنان في كينيا بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي أو دور رابطة أمم جنوب شرق آسيا في الحالة الإنسانية في ميانمار – حيث ما زالت هناك تحديات كبيرة – إلى جانب الجهود التي يبذلها بلدكم، سيدي الرئيس.

ثالثا، ينبغي أن نكون قادرين على اجتياز الحدود المؤسسية واللجوء إلى المنظمات غير الحكومية الملائمة مثل سان دي إجديو ومركز كارتر وفريق أهتيساري الذين يواصلون جهودهم في العديد من الأماكن في أنحاء العالم. ولا بد لنا من مخاطبة القطاع المدني وممثلي القطاع الخاص وأعضاء الجمهور العام. ولا يغيب عن بالي كذلك ما تقوم به النساء من أدوار. لقد أظهر التاريخ أن النساء كثيرا ما يكن مسؤولات عن نجاح ترتيبات السلام. ولذا أود أن أعبر عن أملي في أن أرى المزيد من النساء ضمن هذه الأفرقة.

بعد ستة شهور، عندما نقيم نتيجة هذه المناقشة، آمل أن تكون الدول الأعضاء قد قدمت للأمين العام الوسائل التي يحتاجها كي يحدث أثرا في الميدان. وآمل أن تتمكن المنظمات الإقليمية المعنية من الإسهام في هذه الأدوات والاستفادة من هذه الأنشطة وآمل أيضا أن تقوم المنظمات غير الحكومية بدور أساسي فيها. وأدرك تماما أن هذا برنامج طموح، لكنه برنامج يستحق العمل على تنفيذه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة نكوسانا كلاريسي داميني زوما، نائبة وزيرة خارجية جنوب أفريقيا.

السيدة داميني زوما (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية): نود أولا أن نهنئ بوركينا فاسو على تنظيم

هذه المناقشة بشأن الوساطة وتسوية التراعات. وبالطبع يسرنا أن نرى الرئيس كومباوري يترأس هذه الجلسة. ونود كذلك أن نشكر الأمين العام والسيد الإبراهيمي على ملاحظاتهما المفيدة.

عندما تم تشكيل الاتحاد الأفريقي قبل بضع سنوات، كان في مخيلة قادتنا ثلاثة أهداف كبيرة. كان أحدها منع نشوب الصراعات التي خلفت آثار جروحها على القارة الأفريقية لعقود عديدة، وحل تلك الصراعات وإدارتها، ومن ثمّ كان إنشاء مجلس السلام والأمن. وبالطبع كان الثاني هو الإسراع بالتكامل السياسي والاقتصادي، وكان الثالث عكس ميراث الفقر وقلة التنمية التي ما زالت تشكل أكبر التحديات في القرن الحادي والعشرين.

ولقد خولت منظماتنا دون الإقليمية بتطوير عمليات وساطة محلية يمكن أن تساعد في حل الصراعات على مستوى الجيران. إن المنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية قد قامت ولا تزال تقوم بدور رئيسي في حل التراعات في بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وسيراليون وبوروندي والسودان وليبريا وشرق أوغندا وزمبابوي، على سبيل المثال لا الحصر.

لقد استندت جميع جهودنا إلى ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المادة ٣٣ من الفصل السادس التي تنص على أن الوساطة أحد الأساليب الدبلوماسية للتسوية السلمية للتراعات. ونظرا لتغير طبيعة الصراعات العالمية حيث أصبحت الصراعات في داخل الدول أكثر منها فيما بين الدول، أصبحت الوساطة أداة لا غنى عنها لمنع نشوب الصراعات وحلها. ونتيجة لذلك ازدادت أهمية الوساطة عما كانت عليه في أي وقت من قبل. ويشارك الأمين العام، من خلال مساعيه الحميدة، في عدد من عمليات الوساطة على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، يعد من التطورات الهامة إنشاء وحدة دعم الوساطة ضمن إدارة الشؤون السياسية لتقديم الدعم لهذه الأنشطة. ونرجو بطبيعة الحال أن يتم توفير الموارد الكافية لها.

وندرك أن ثمة مبادئ عامة لتوجيه الوساطة وتحديد أسسها. غير أنه يلزم مراعاة الأسباب الجذرية للمشكلة، وخصائص أطراف التراع والعوامل الاجتماعية الثقافية. ولهذا السبب ينبغي أن تحتل الصلة بين السلام والتنمية مكانة محورية في جميع الجهود الرامية إلى تسوية الصراعات ومنعها وإدارتها.

ونود الآن أن نعرض بضعة من الدروس المستفادة خلال القيام بالوساطة في البلدان التي ذكرت بعضها، وأن نركز أيضا على التحديات الهامة المتعلقة بالإمساك بزمام عملية الوساطة من جانب مختلف أطراف الصراع وعلى الدور الذي تقوم به آليات الدعم.

ومن الأسئلة المطروحة في ورقة المفاهيم الكيفية التي تتحقق بها فاعلية الوساطة. وفي رأينا أنه ينبغي تحديد أدوار الأطراف المهتمة بالقيام بعملية الوساطة بوضوح. ومتى بدأت الوساطة، من المهم أن تؤدي الأطراف الأخرى جميعا دورا داعما وبنّاء في هذه العملية.

وبصفة أساسية، يجب أن تحافظ الوساطة على تركيز الأطراف على حل التراع بالتوصل إلى حل توفيقي مقبول من الجميع. وليس دور الوسيط أن يفرض عليهم حلا بل أن يساعدهم في الوصول بأنفسهم إلى الحل لإنهاء الصراع. ومن الأهمية بمكان أن يتخلص الوسطاء والأطراف المهتمة الأخرى مما أسماه آخرون ''متلازمة المنقذ''، في إشارة إلى الاعتقاد بعدم قدرة الأشخاص على تسوية التراعات بأنفسهم أو عدم انتظار ذلك منهم.

وينبغي في الوساطة أن يُنظر إلى المتورطين في النزاع باعتبار أنهم أصحاب الشأن والمسؤولين عن حله. ولن يتمكنوا من حله بطريقة فعالة إلا من خلال التواصل مع بعضهم البعض والإقرار بتملكهم زمام الحالة.

وفي عملية الوساطة، يتلقى الوسيط المعلومات السرية والمقترحات من الأطراف المتنازعة ويتعامل معها. ومن المهم للوساطة ألا تخضع للضغط الذي لا داعي له، سواء للكشف بلا ضرورة عن المعلومات السرية أو لتحريك العملية صوب نتائج تم تحديدها مسبقا. كذلك يمكن أن يشكل التدخل المباشر من قِبل الآخرين الذين ينحازون إلى أحد الأطراف أو يؤثرون في أطراف النزاع عائقا كبيرا يحول دون تسويته. كما أنه لا ينبغي أن تجري الوساطة تحت وهج وسائط الإعلام.

وينبغي أن يكون المحكّ في نجاح الوساطة قابلية الاتفاقات الموقعة أو المبرمة للدوام. لذلك من المهم أن يكون مفهوما أن نجاح جهود الوساطة في بعض الأحيان لا يمكن قياسه في الأجل القصير. فعملية السماح للأطراف بإيجاد حلولهم على هذا النحو تميل إلى الطول والمشقة وتحتاج إلى قدر كبير من الصبر.

ومن المهم أيضا أن نتناول دور مجلس الأمن في هذا السياق. وفي هذا الصدد، نرى أنه متى تم تعيين الوسطاء، ولا سيما بواسطة المنظمات الإقليمية، ينبغي أن يتخذ المجلس دور الداعم للعملية. وينبغي لنا كمجلس أن نتجنب الاستسلام لإغراء استباق نتائج جهود الوساطة من خلال استخدام أدوات القسر المتاحة للمجلس. وتدلنا الخبرة على أنه كلما تدخل المجلس في جهود الوساطة سواء التي يقوم بها الأمين العام أو المنظمات الإقليمية، لا تكون النتائج دائما إيجابية.

وفي الختام، نود أن نؤكد مجددا أن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دورا بالغ الأهمية تقوم به في الوساطة كما أن لها ميزة نسبية، تعزى بصفة رئيسية إلى قربها. وفي هذا الصدد، نؤيد تعزيز جهود مكتب دعم الوساطة التابع لإدارة الشؤون السياسية، لأن هذا المكتب سيوفر الدعم التقني للجهود الإقليمية التي هي في أمسّ الحاجة إليه وبخاصة، ولكن ليس حصرا بطبيعة الحال،في القارة الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية إندونيسيا، معالي السيد حسن ويراجودا.

السيد ويراجودا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أثني عليكم يا سيدي الرئيس لعقدكم هذه المناقشة الهامة اليوم. وأثق بأن هذه الجلسة، بفضل إدارتكم القديرة، ستكون مثمرة.

إننا نحيا في عالم يمزقه الصراع. فالصراعات محتدمة في الشرق الأوسط وفي أفغانستان وفي الأمريكتين وفي أوروبا الوسطى، ولن تنتهي ما لم يحل الحوار محل العنف. ولكن الحوار ليس من السهل تحقيقه بين المتحاربين الفعليين. ويتعين وجود شخص يتمتع بثقة جميع المعنيين لبدء الحوار وتوجيهه، أي وسيط يجب أن تتوافر لديه المهارة اللازمة لتوجيه العملية صوب نهاية عادلة وشاملة ومقبولة لدى جميع المعنيين. لذلك فإن للوساطة بوصفها عملية وفنا قيمة هائلة لبقاء الجنس البشري على المدى الطويل.

وأود الآن أن أتطرق إلى تجربة إندونيسيا في الوساطة. في الفترة من أوائل إلى منتصف التسعينات، شرفت شخصيا لمدة ثلاث سنوات برئاسة اللجنة المختلطة التي أدارت معظم المفاوضات بين حكومة الفلبين وجبهة مورو للتحرير الوطني. وأدت هذه العملية إلى التوقيع في

عام ١٩٩٦ على اتفاق نهائي للسلام وضع حدا لعقدين من التمرد الانفصالي في جنوب الفلبين.

وقبل ذلك، في أواخر الثمانينات، بدأت إندونيسيا عملية ترمي إلى إيجاد حل سلمي للحرب الأهلية التي دامت عقودا في كمبوديا. واستهلت العملية بمجموعة من الاجتماعات غير الرسمية في جاكرتا شاركت فيها الفصائل المتحاربة. ثم أشركت فيها الأمم المتحدة و ١٩ دولة في وقت لاحق، وأدت إلى توقيع اتفاق السلام في باريس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، وإلى مولد جديد لمملكة كمبوديا في نهاية المطاف.

وفي أوائل التسعينات، نظمت إندونيسيا مجموعة من حلقات العمل السنوية غير الرسمية المعنية بإدارة الصراعات المحتملة في بحر الصين الجنوبي. وكان الخطر آنذاك يتمثل في أن تفضي المطالبات المتنافسة والمتداخلة بجميع بحر الصين الجنوبي أو بأجزاء منه إلى الصراع المسلح. ومن ثم دعت إندونيسيا مشاركين في حلقة العمل من جميع الدول المطالبة، وأدت هذه العملية غير الرسمية إلى قطع تعهدات مشتركة كانت بمثابة تدابير لبناء الثقة. وفيما بعد، اعتمدت الصين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا إعلانا بشأن سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي، وأصبحت المنطقة بوجه عام أعظم استقرارا بكثير.

وتحقق الكثير في هذه العمليات وذلك إلى حد كبير لأن إندونيسيا، بوصفها دولة غير مطالبة، تمتعت بثقة جميع الأطراف. فلم يكن أمامنا سوى برنامج واضح واحد، وهو أن نكفل لأنفسنا ولجيراننا بيئة أكثر استقرارا.

وبغض النظر عن أننا اكتسبنا ثقة الأطراف المعنية، مما ساعد في الأمر أن العمليات التي توسطنا فيها بدأت بقدر كبير من عدم الرسمية. وأنها كانت تدور بعيدا عن أضواء وسائط الإعلام.

ولا مجال لمقارنة تجربة إندونيسيا في الوساطة بتجربة الأمم المتحدة الهائلة بما لها من ممثلين خاصين كثيرين ومبعوثين خاصين وشخصيات بارزة.

وبوسع الأمم المتحدة، بدعم من وحدة للوساطة، أن تتطلع إلى تحقيق العديد من الإنجازات الأخرى في خدمة السلام. كما يمكن للوحدة، إذا تم تمويلها بشكل سليم وبتأييد الدول الأعضاء، أن توسع قدرة الأمم المتحدة على كشف الصراعات المحتملة ومنع اندلاعها. وفي وسع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تتعاون مع جهود الوساطة. الأمم المتحدة لديها الموارد والخبرة؛ ولدى المنظمات الإقليمية المعرفة الوثيقة بالمجال الاجتماعي – السياسي. وفي وسع ذلك الاتحاد أن يكون قويا للغاية. ونحن في رابطة أمم جنوب شرق آسيا مستعدون لإقامة مثل تلك الشراكة مع الأمم المتحدة. ولأن جميع الدول الأعضاء في الرابطة تشكل مجتمعا للرابطة، فإنها ألزمت نفسها بالتسوية السلمية للتراعات والصراعات، بما في ذلك باستخدام الوساطة.

إن إندونيسيا ليست ملتزمة فحسب؛ بل هي أيضا نصير متحمس للوساطة لأننا، بدورنا، جنينا فوائد الوساطة الناجحة. ويحل السلام الآن في مقاطعة آتشيه في إندونيسيا بسبب الوساطة الناجحة التي قامت بها مبادرة إدارة الأزمات التي تتخذ مقرها في هلسنكي. ولذلك، استخلصنا دروسنا في الوساطة بصورة جيدة للغاية. وأبدى الآخرون في منطقتنا وخارجها اهتماما بالانطلاق من تلك الخبرات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فرانكو فراتيني، وزير الخارجية في جمهورية إيطاليا.

السيد فراتيني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أشكركم شخصيا، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة الرفيعة المستوى والهامة للغاية.

وإيطاليا تؤكد مجددا تأييدها الكامل للعمل الذي تقوم به جميع هيئات الأمم المتحدة لمنع نشوب الصراعات في إطار مجال خبرة كل منها. وعلى مجلس الأمن تعزيز وتحسين آليته للتفاعل مع الأمين العام ومع ممثليه ومبعوثيه المشاركين في الإجراءات المختلفة التي تتخذ في إطار الفصل السادس من أجل تسوية النزاعات الدولية. وفي الوقت نفسه، يتعين تحديد المعايير والطرائق لتمكين الوساطة من أن تبدأ في مرحلة مبكرة بغية منع تردي النزاعات إلى صراعات مفتوحة.

إن العلاقة الوثيقة بين السلام والأمن من ناحية، والتنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون من الناحية الأخرى، تعني أن الهيئات الأخرى للأمم المتحدة تضطلع أيضا بأنشطة في مجال الوساطة بمعنى أوسع. وفي ذلك الإطار، يتعين على الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقدما إسهاما، وخاصة في تحديد المبادئ العامة. ولكن الهيئات الأخرى، مثل لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، لها دورها هي أيضا.

ويتطلب بناء السلام في أغلب الأحيان إدراج جوانب هامة للوساطة في عملية لتحقيق الاستقرار السياسي، وتحديدا في مرحلة تنفيذ اتفاقات السلام. كما يمكن، في جملة أمور، نشر الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان – وهي المقررون والخبراء المستقلون، وما إلى ذلك – بغية تحديد جوانب مثل احترام حقوق الإنسان وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، تكون في أغلب الأحيان حيوية لنجاح جهود الوساطة. ويضطلع الأمين العام بدور رائد في هذا المجال. ولذلك السبب تؤيد إيطاليا المبادرة الرامية إلى تعزيز قدرة الأمانة العامة على القيام بالوساطة، وخاصة من خلال توسيع إدارة الشؤون السياسية وإنشاء وحدة لدعم الوساطة في إطار الإدارة.

وينبغي أن تعزز قدرات المنظمات الإقليمية بتشجيع إبرام اتفاقات بينها وبين الأمم المتحدة. وسنؤيد دعوة مجلس الأمن الوسطاء الذين تعينهم المنظمات الإقليمية إلى تقديم تقارير عن أنشطتهم في هذا المحفل بتواتر أكبر. وكما يدرك الأعضاء جيدا، كان الاتحاد الأوروبي من أوائل المنظمات التي عملت على كفالة وتقديم التعاون الفعال مع الأمم المتحدة.

ومن الطرائق الفعالة بشكل خاص تعيين وسطاء مشتركين مكلفين بولايات من المنظمة الإقليمية ذات الصلة والأمم المتحدة على حد سواء. وميزة مثل تلك الشخصية ميزة مزدوجة: فهو أو هي ستكون أكثر دراية بالواقع المحلي وبالتالي قادرة بشكل أفضل على التأثير في عملية المفاوضات؛ وفي الوقت نفسه، ونظرا لوضع الوساطة تحت إشراف الأمم المتحدة، ستصبح تلك الشخصية ممثلة للمجتمع الدولي بأسره وبالتالي تكسب من ناحية إضفاء الشرعية العالمية والدعم السياسي.

وعلى أساس الخبرة التي اكتسبتها إيطاليا منذ أوائل التسعينيات – على سبيل المثال، من خلال العمل في موزامبيق – نؤمن بأن أحد العوامل الرئيسية لنجاح الوساطة هو الدور الفعال الذي يضطلع به المجتمع المدني. وبوسع المنظمات غير الحكومية، حينما تكون راسخة في الأرض أو متفاعلة بشكل نشط مع أطراف الصراع، أن تقدم إسهاما فريدا. ويمكن تنشيط أشكال التفاعل المحدد، بما في ذلك من جانب مجلس الأمن، مع أصحاب المصلحة أولئك في ضوء التجارب الموحدة بالفعل.

وفي سياق إسهام المجتمع المدني، ينبغي ايلاء اهتمام وثيق لدور النساء، كما قال عن حق الوزير دو غوشت. وذلك دور اعترف به مجلس الأمن كثيرا، عملا بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن.

وأخيرا، فإن التجربة الإيطالية علمتنا أن الوساطة لا تنتهي بإجراء المفاوضات للتوصل إلى اتفاق للسلام؛ فلا بد بعد ذلك من تنفيذ الاتفاق. ويمكن أن نسمي ذلك النشاط الوساطة على نطاق صغير مع الأطراف المهتمة. وهي تتعلق بعمل وحدات حفظ السلام، على سبيل المثال، التي تتفاعل مع الأطراف المعنية في الميدان على أساس يومي. وفي هذه الحالة، فإنها مسألة تتعلق بتسوية طائفة واسعة من المشاكل – تتراوح من تقديم المساعدة الإنسانية إلى تنظيم الانتخابات أو حماية الأقليات – وفي أغلب الأحيان تؤثر تأثيرا وثيقا على المسائل أو المصالح الكامنة في جذور الصراع.

وفي الختام، فإنني أؤكد تأييد إيطاليا القوي لمشروع البيان الرئاسي الذي نحن بصدد اعتماده.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد برنارد كوشنر، وزير الخارجية في فرنسا.

السيد كوشنر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بعد الاستماع إلى المتكلمين السابقين، من البديهي أنني أود أن أناقش أمرا قد يكون شائكا إلى حد ما – ويقع الجميع تحت إغراء القيام بذلك العمل ألا وهو الأدوار التي تمكنا من الاضطلاع بها في مختلف عمليات الوساطة التي تصدينا لها. وفي ذلك السياق، أود أن أشيد برئاسة بوركينا فاسو للمجلس، وبالرئيس كومباوري على الدور البارز الذي يضطلع به، وأن أغتنم غيابه لأشيد بفعالية وساطته في العديد من المناسبات، وخاصة في كوت ديفوار وتوغو.

كما أود أن أشيد بالأخضر الإبراهيمي، لأنني توسمت في بيانه الرجل المحنك والملتزم. وكان محقا تماما حينما تكلم عن البطء المطلوب لبلوغ الهدف بهدوء ولكن بسرعة. وهو أمر مستحسن. وذلك يستغرق وقتا.

إضافة إلى ذلك، أرحب بما قاله صديقي فرانكو فراتيني، لأن دور المرأة وبصفة خاصة، دور المجتمع المدني – الذي أشار إليه أيضا وزير خارجية بلجيكا – أمر أساسي.

اسمحوا لي أن أقول إن إضفاء جانب علمي على الوساطة أمر جدير بالثناء، ولكن هناك أمر غير محسوس، ربما يبتكر على عجل، عند تحليل الموقف، وقد يكون شيئا من التلقائية أو المجازفة – وهي مجازفة قد تكون فظيعة في بعض الأحيان. إننا لا نعرف حقا لماذا نرتكب الخطأ، ولكننا نعرف أننا سنرتكب أخطاء، ولكن في بعض الأحيان ينفتح الباب وتعمل الصدفة.

أود أن أشير إلى أنه منذ ستين عاما كان قد أوفد الكونت برنادوت بصفته أول وسيط للأمم المتحدة ”لوضع تسوية سلمية للوضع المستقبلي في فلسطين“، وما زلنا في هذا الوضع. لقد أحبطت تلك الآمال، كما يذكر المجلس، بعمل إرهابي حيث اغتيل برنادوت ومستشاره العسكري الفرنسي، سيروه. لقد كان فولك برنادوت أول وسيط للأمم المتحدة، وأول ممثل للأمم المتحدة يضحي بحياته في محاولة لإيجاد حل عن طريق الحوار والتعاون. ومنذ ذلك الحين، دفع وسطاء آخرون مشهورون وآخرون أقل شهرة وغير معروفين حياتهم من أجل السلام، وينبغي أن أذكر هنا داغ همرشولد وسيرجيو فييرا دي ميلو.

إننا نعرف البداية، ولكننا لا نعرف النهاية؛ وهي تخصنا جميعا. وهي حركة طويلة. وتتيح لنا مناقشة اليوم الإشادة بتلك الجهود والتأكيد على دعمنا للدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في توفير الحلول للمشاكل الصعبة من خلال المفاوضات. إنني تكلمت عن فلسطين حيث ما زال الحال على ما هو عليه، ونتكلم عن دارفور حيث لا يزال الحال دائما على ما هو عليه.

أود أن أؤكد بسرعة على ثلاث نقاط. تشكل الوساطة جوهر النشاط الدبلوماسي والسياسي. وقد يشك البعض في ذلك. ويجري دائما توجيه النقد إلى الدبلوماسية، ولكن المساعي الحميدة تمكننا من نقل رسائل إلى الأطراف التي لم تعد تتحاور بعضها مع بعض. وتوفر الوساطة حلا وتسوية لتجاوز الأوضاع المتشددة. وتشكل تلك المبادرات الأدوات وردود أفعال رؤساء الدول والسياسيين العاملين من أجل السلام. وهذا لا يكفي؛ فنحن بحاجة إلى الخبرة والصفات الشخصية والقدرة على التكيف وفقا لتوازن القوى، ولا سيما القدرة على البقاء بصفة مشروعة وموثوقة – وهذا هو الشيء الأصعب.

إننا لدينا جميعا نزوعا؛ وقد فعلنا ذلك جميعا، إلى إعطاء ميزة صغيرة لأحد الأطراف، في حين أنه ينبغي ألا تكون هناك أي ميزة على الإطلاق. إننا جميعا نميل إلى القول بأن هذا الشخص على صواب والآخر مخطئ. وذلك أمر غير معقول، ولا يمكن أن ينجح. وإذا ما توفر لي متسع من الوقت – وهو ليس لدي ذلك – سأخبر المجلس عما كان لدينا من نزوع، وأعني الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي، قبل بضعة أيام إلى محاولة التقدم بنوع ما من الوساطة الإيجابية للمشكلة القائمة في القوقاز بين جورجيا وروسيا. ويمكن أن يكون ذلك مثال، لم يتحقق، وربما يكون من التظاهر نوعا ما التركيز على بذل الجهود اللازمة.

إن إنشاء وحدة لدعم الوساطة وفريق من الخبراء في المجالات الرئيسية للوساطة، يشكل تقدما قطعا، ولكنه يشبه نوعا ما الشؤون الإنسانية. في البداية كانت مفاجأة كبيرة ووافق عليها الجميع. ثم أصبحت مثل التعليم الجامعي، ولكنها ليست نفس الشيء.

وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بالشؤون الإنسانية، فإنني أجلس بجانب رئيس وزراء كرواتيا. في مجال الوساطة يمكنني أن أذكر أن هناك وساطة إنسانية ضرورية لتمكين الوصول الإنساني – وإنني أفكر في ديبروفنيك، سيدي رئيس الوزراء. دعونا لا ننسى أن ليس كل شيء سياسيا، أو أن كل شيء سياسي، بالنسبة للشؤون الإنسانية أيضا. لقد كانت النزعة الإنسانية اتجاها محبذا؛ وهي أقل كثيرا من ذلك الآن، وذلك أمر سيئ للغاية.

هناك أمثلة كثيرة على النجاحات التي حققتها الأمم المتحدة – في السلفادور وكمبوديا وناميبيا وغواتيمالا وبوروندي وغيرها. وينبغي أن نشدد عليها، لأنها سرعان ما تُنسى. عندما لا تسير الأمور على ما يرام، ينتقد كل فرد الأمم المتحدة – ”ماذا تفعل الأمم المتحدة؟“ وعندما تسير الأمور على ما يرام، ننسى كل شيء في لحظة. إن قائمة النجاحات التي حققتها الأمم المتحدة في الوساطة على مدار العشرين عاما الماضية، ولا سيما منذ انتهاء الحرب الباردة، طويلة. وعندما ننتقد الأمم المتحدة يجب علينا أن نتذكر أيضا النجاحات التي حققتها.

وتضطلع المنظمات والجهات الفاعلة الإقليمية بدور مطرد في الوساطة. ويمكن أن أركز على دور منظمة الدول الأمريكية في هايتي، ومنتدى جزر المحيط الهادئ، والاتحاد الأفريقي وغير ذلك. وتلك منظمات أساسية. كما عزز الاتحاد الأوروبي طوال السنوات القليلة الماضية جهود الوساطة التي يبذلها في البلقان – في صربيا، والجبل الأسود، وكوسوفو، وفي تبادل الأسرى، وفي كرواتيا وغيرها. إن كل فرد يعرف تلك القصة. وعلى نطاق أوسع، أن الاتحاد الأوروبي على استعداد لتقديم دعمه ووساطته لعملية السلام في الشرق الأوسط، بوجه خاص. ويعتقد الاتحاد الأوروبي، بشكل مشروع نوعا ما، أن الرابطة التي تضم ٢٧ بلدا يمكنها أن تضطلع بدور سياسي في بعض المناطق، وهي غير

مستخدمة بشكل كاف. إن تلك الرابطة تستخدم في منح الأموال أكثر مما تستخدم في الوساطة. وإن لدينا تجربة، وهي لم تكن دائما سلبية.

والنقطة الثانية هي أن الوساطة يجب أن تكون جزءا من نهج شامل إزاء الأزمة. وذلك شأن سياسي جدا، وليس مجرد حاسة سادسة أو تكتيكات. إذا لم يكن هناك نهج إقليمي شامل – بل أقول نهج عالمي تقريبا – حينئذ فإنه من الصعب تحقيق أي تقدم. وبينما يوجد تمييز بين الفصلين السابع والسادس، فإننا ينبغي ألا نصبح محصورين في منطق الفصل بين الفصل السابع والفصل السادس. وأود أن أشير إلى أن كل قرار لمجلس الأمن يكون ملزما. ويمكن أن تصبح الجزاءات أداة للوساطة وتسوية الصراعات، بالطبع، ولكن عندما يرفض المجتمع الدولي إجراء الحوار مع الإرهابيين أو مجرمي الحرب، حينئذ قد تكون الجزاءات ضرورية. هناك مناقشة كاملة حول ذلك، وبأمانة لدينا أمثلة إيجابية وسلبية. عندما يرفض البعض الدخول في عملية للسلام، يجب أن نجعلهم يتفاوضون ويتعاونون. فعلى سبيل المثال، تُفرض في جمهورية الكونغو الديمقراطية الجزاءات على الأشخاص الذين ''يعرقلون نزع السلاح والتسريح والعودة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج''.

وعلى حدود التسوية السلمية للتراعات والقسر، تحافظ عمليات السلام على وجود يحقق الاستقرار على أرض الواقع، وهو يمكن في بعض الحالات تعبئته لدعم جهود الحوار. ولأن الالتزام من حيث المبدأ هو إبرام اتفاق للسلام، فإن الوسطاء هم غالبا رسل إعادة إشراك المجتمع الدولي في مسرح الأزمة. ويجب اتخاذ الإجراءات بسرعة. وفي الأسابيع الحرجة التي تعقب إعلان السلام، يجب أن يدعم المجتمع الدولي المؤسسات الوطنية التي لا تزال هشة وأن يمكّنها من تلبية الاحتياجات الهامة للشعب والمساعدة على الخروج – وتلك كلمة مهمة – من الأزمة.

لقد تكلمنا عن الوساطة. وتكلمنا – و لم أذكر ''التدخل''؛ إذ أنه أمر ممنوع بطبيعة الحال – عن المسؤولية عن الحماية. وهذا أمر غير موثوق به كثيرا هنا، ولكنني سأستعمل المصطلح. ومع ذلك، سأخبركم أنه ليست لدينا مدارس كافية للأزمات الطارئة. فبناء الأمة لا يتم في الواقع تدريسه. أعتقد أنه من الضروري عندما نتكلم عن الوساطة أن نشدد على أن ذلك ينبغي أن تعقبه عملية انتشار قد تدوم لعدة سنوات، بل وحتى لأجيال. وحين نبدأ في بذل جهود الوساطة وتكون تلك الجهود ناجحة، دعونا ألا ننسى أنه من المستحيل أن نحدد تاريخا واقعيا لإنتهاء الأزمة.

لقد أردت أن أشدد على تلك النقاط الثلاث الصغيرة. وبالطبع ينبغي أن نواصل بذل الجهود لتنسيق الأعمال التي يقوم بها المجتمع الدولي على نحو أفضل منذ البداية، فالإنذار المبكر كثيرا ما يأتي متأخرا، والجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، كثيرا ما تتأخر، حتى تاريخ انتهاء الأزمة، الذي لا يمكن التنبؤ به في الواقع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدعو نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي، معالي السيد الكسندر ياكوفينكو، إلى إلقاء بيانه.

السيد ياكوفينكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أعرب عن امتناني لرئيس بوركينا فاسو، السيد بليز كومباوري، لعقده هذه الجلسة لمجلس الأمن التي جاءت في حينها.

وبما أن موضوع المناقشة اليوم عن الوساطة وتسوية التراعات، لا يسعني إلا أن أذكر دور الوساطة الذي اضطلع به رئيس فرنسا، نيكولاس ساركوزي. وأشكر رئاسته للاتحاد الأوروبي وتأثيره الرزين على القيادة الجورجية. وقد أتم رئيس فرنسا باقتدار مهمته الرئيسية بصفته وسيطا

في تحقيق تسوية أولية، والتي آمل أن تساعد على ضمان الاستقرار الإقليمي.

وعند النظر في الخلفية النظرية للوساطة، ألاحظ أن الوسيط عادة ما يبذل قصارى جهده لوضع ترتيبات أولية على أساس المجالات التي يمكن للأطراف الاتفاق عليها. وينبغي أن يؤدي تنفيذ تلك الاتفاقات بدوره إلى تسوية نهائية ودائمة للصراع. وقد أثبتت الأحداث التي وقعت في منطقة القوقاز أن الصراعات الحديثة لا يمكن حلها عن طريق استخدام القوة. وفي هذا الصدد، نحن نصر دائما على الاتفاق على عدم استخدام القوة بين تبليسي وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية.

الوسيط الذي يتصرف بحسن نية ينبغي أن يتمتع بعدد من الصفات. على سبيل المثال، ينبغي أن يكون محايدا حتى لا يقوض ثقة الأطراف به؛ وينبغي للوسيط قبل كل شيء أن يراعي السرية التامة. وينبغي عدم فرض القرارات الأحادية وينبغي أن لا يكون هناك داع للاعتقاد بأن الوسيط منحاز لأحد الطرفين أو لديه أفضليات لأحدهما. ولا بد لإخفاق الوسيط في الوفاء بأي من تلك المتطلبات أن يتسبب في مشاكل. وهناك أمثلة عديدة على ذلك، ولكن يكفي أن نذكر تطور مراحل تسوية قضية كوسوفو.

وتثبت الأحداث الأخيرة في جميع أنحاء العالم أن دور الوسطاء في تسوية المنازعات آخذ في الازدياد. ودعوني أذكر مجرد البعض منها. نتيجة للوساطة، أصبحت الصراعات في أفريقيا أقل حدة، وتم إنشاء جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية، وتم التوصل إلى تسوية في آتشيه، وتم إجراء محادثات بوساطة الأمم المتحدة بين أطراف الصراع في قبرص. وأخيرا، تم التوصل إلى اتفاق سياسي شامل في زمبابوي من خلال وساطة رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.

وأعتقد أن جميع الحاضرين هنا سيتفقون على أن نشاط الوسطاء يتطلب مهارة كبيرة وأنه نتاج مزيج من المثابرة والبراعة والمعرفة بالتفاصيل التاريخية والثقافية وغيرها من تفاصيل الصراع، والصبر – الذي لا يقل أهمية. والوسيط، حتى ولو اضطُر في بعض الأحيان إلى أن يكون صارما، ينبغي أن لا يستخدم التدخل الصارخ وأن لا ينتهك الحقوق أو المصالح المشروعة لأي طرف من الأطراف. ومن الضروري أن يعمل بجلد نحو تحقيق نتيجة مقبولة لجميع أطراف الصراع وأن لا يجد إغراءً في اتخاذ قرارات متسرعة في البحث عن مكاسب سياسية آنية.

والتجربة في مجال تسوية الصراعات حتى الآن تدل بوضوح على أن الوسيط الذي لا يعتمد على العنف أو فرض شروط التسوية ولكنه يسعى بدلا من ذلك إلى التوفيق بين مواقف الأطراف وإيجاد مجالات للتقارب بينها والتوصل إلى تفاهمات مقبولة للأطراف هو وحده الذي تكون لديه فرصة للنجاح. وعلى أساس المبادئ المذكورة أعلاه، تشارك روسيا في الوساطة أو تقرر دعم الجهود ذات الصلة التي تبذلها الأمم المتحدة أو منظمات أخرى دولية أو إقليمية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي اللورد مارك مالوك – براون، وزير الدولة لشؤون أفريقيا وآسيا والأمم المتحدة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

اللورد مالوك – براون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بأن أضم صوتي إلى الذين شكروا الرئيس كومباوري على عقد هذه المناقشة. ولدينا الكثير مما نتعلمه من تجربته الخاصة في وساطته الناجحة في توغو وكوت ديفوار.

ولكني أعتقد أننا اليوم قد استفدنا من ثروة المعرفة والخبرة المباشرة المتوفرة حول هذه الطاولة. فليس صديقنا الأخضر الإبراهيمي وحده، بل والعديد من وزراء الخارجية والأمين العام قد أسهموا بخبراتهم، هذا إلى جانب القادة الآخرين الذين تكلموا. وفي الواقع، يبدو لي أن جميع الذين تكلموا على هذه الطاولة اليوم قد وصلوا إلى مقاعدهم على الطاولة، وهو أمر ليس عديم الأهمية، من خلال تجربتهم المباشرة كوسطاء. وبالتالي، كانت هذه الجلسة تقريبا، ومن بعض النواحي، مثل حلقة عمل للوسطاء أكثر من كونها جلسة عادية لمجلس الأمن. وأعتقد أن هذه إشادة للرئيس على عقد هذه المناقشة اليوم. وهي تساعدنا على توجيه بؤرة الأضواء الدولية إلى ما يمكن عمله لكي نضمن لجهود الوساطة التي يبذلها المجتمع الدولي أن تكون أكثر فعالية في المساعدة على حل الصراعات.

ولقد أظهرت دراسة حديثة أن أكثر من ٩٠ في المائة من الصراعات الأخيرة قد تم حلها عن طريق الوساطة، وليس عن طريق النصر في أرض المعركة. وبالطبع فإن الإخفاق في التوصل إلى اتفاقات سلام دائمة يؤدي في أكثر الأحيان إلى استئناف الحروب. إن الصراعات تكلف أفريقيا ما يقدر بحوالي ١٨ بليون دولار سنويا – وهو مبلغ من الواضح أنه لا يمكن لها أن تتحمله كمنطقة.

تقوم الأمم المتحدة بدور متزايد الأهمية في جهود الوساطة، كما الحال بالطبع بالنسبة إلى الاتحاد الأفريقي. ولقد أشار مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ إلى ضرورة بناء قدرات الأمم المتحدة في مجال الوساطة، ونحن نرحب بإنشاء وحدة دعم الوساطة فيها. ولكن هناك المزيد مما ينبغي عمله لإعطاء الأمم المتحدة المرونة والموارد التي تحتاجها. وفي هذا الصدد، تؤيد المملكة المتحدة تعزيز الجمعية العامة لإدارة الشؤون السياسية. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يتم بناء قدرات المنظمات الإقليمية، ونحن نرحب ببرنامج الاتحاد الأفريقي لبناء قدراتها على مدى ١٠ سنوات. إن للاتحاد الأفريقي دورا هاما، وكما رأينا ذلك في وقت سابق من هذا العام في كينيا وكوت ديفوار وأماكن أخرى.

وينبغي أن نذكر أنفسنا بجهود الوساطة الناجحة التي بُذلت في الأشهر الأخيرة. وكان تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، ولكن بدعم قوي من الأمم المتحدة، أن قاد كوفي عنان جهود المجتمع الدولي في كينيا، وكما وصفها السيد الإبراهيمي. وقد أدى الأمين العام الحالي، السيد بان كي – مون، دورا حاسما في بورما بعد الإعصار نرغس. فلقد عمل بشكل وثيق مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) وشركاء آخرين في المنطقة للتوسط من أجل التوصل إلى اتفاق مع الحكومة سمح بتدفق المساعدات إلى الناجين. ونحن نثني على القيادة القوية للأمين العام ونواصل تقديم دعمنا الكامل لانخراطه في بورما. ويحدونا الأمل في أن تتمكن الأمم المتحدة وآسيان والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا من حشد نفس وحدة الهدف ونفس الدينامية لكسر الجمود السياسي في ذلك البلد. ولقد أكد المجلس على ما يتوقعه من النظام الحاكم في بورما. وينبغي لنا أن نبقى موحدين في المطالبة بعملية سياسية نزيهة وشفافة هناك، والتي تبدأ بإطلاق سراح داو أونغ سان سو كي. وفي الوقت الذي نرحب فيه اليوم بإطلاق سراح الصحفي المخضرم والرفيق المقرب منها، يو وين تين، لا يمكننا أن ننسى السجناء السياسيين البالغ عددهم حوالي ١ ٠٠٠ والذين ما زالوا في الأسر ولا أن ننسى الاعتقالات الجارية للناشطين السياسيين. ونأمل أن يُفرج عنهم جميعا.

ونحن نرحب بتعيين السيد باسولي بصفته رئيس الوسطاء المشتركين للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن دارفور. إنه يحظى بدعمنا الكامل بينما يسعى إلى بناء عملية سياسية من أجل معالجة صراع يظل أخطر تحد يواجه هذا المجلس. وينبغي له أن يكون في صلب هذه العملية، وأن

يوفر الدعم والتشجيع، وأن يجمع بين كل الأطراف، المحلية والدولية على السواء. وفي الوقت نفسه، نحن ندعو حكومة السودان إلى التعاون بشكل كبير في جميع جوانب مشكلة دارفور وإلى تهيئة الظروف التي تُتاح فيها للوساطة فرصة النجاح.

والاتفاق الذي تم التوصل إليه بين مورغان تسفانغيراي وروبرت موغابي في زمبابوي هو نتاج جهود وساطة طويلة وصعبة يقودها الرئيس مبيكي، وبدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونحن نرحب بهذا الاتفاق. ونريد له أن ينجح. إنه يفتح آفاقا لطريق جديد نحو الاستقرار السياسي والانتعاش لزمبابوي، التي ابتليت بحكم مروع لسنوات عديدة. وما يكتسي أهمية حاسمة الآن هو العمل على أرض الواقع. ينبغي تشكيل الحكومة الجديدة في أقرب وقت ممكن، ونحن على استعداد لتقديم الدعم المالي السخي لتلك الحكومة عندما نرى دليلا على أنها تقوم بإصلاحات حقيقية وذات مصداقية. ويبدأ الآن التحدي المتمثل في تحسين حياة عامة أهالي زمبابوي.

هذه هي أمثلة حديثة للوساطة الفعالة. ويجب أن نتعلم الدروس الصحيحة منها. إن الوساطة تتطلب قيادة قوية ومقتدرة، وجهدا دوليا متماسكا في دعم تلك القيادة، والموارد اللازمة للتأكد من قدرتها على الإنجاز. ولكن ينبغي لنا أن لا نرى القيام بالوساطة في عزلة. إن مناقشة اليوم تبني على المناقشات التي أجراها المجلس في نيسان/أبريل بشأن السلام والأمن في أفريقيا وتلك التي أجراها في أيار/مايو بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وكانتا تحت رئاستي جنوب أفريقيا والمملكة المتحدة، على التوالي. كثيرا ما تهاوت اتفاقات سلام. وكان مرد ذلك غالبا الافتقار إلى خطة للتنفيذ، ولكن مرده أيضا عدم امتلاكنا للروابط السليمة بين عمليات الوساطة والمرحلة الحرجة للانتعاش وبناء السلام.

ولذلك، فإننا نؤمن بقوة بأننا نحتاج إلى بناء الاتساق في جميع جوانب الصراع. ويتعين أن يكون ذلك موضوعا رئيسيا للتقارير المطلوبة على أساس مناقشات المجلس بهذا الشأن. فمن خلالها سنتمكن، لا من تعزيز فعالية الوساطة وضمان بقاء الاتفاقات المبرمة فحسب، بل سنتمكن أيضا، كما آمل، من تعزيز دور مجلس الأمن خلال كل مرحلة من مراحل منع نشوب الصراع، والوساطة في الصراعات وحلها وتنفيذ اتفاقات السلام، بالإضافة إلى عملية السلام ذاتها، بطبيعة الحال، حينما تفشل الوساطة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد لي لونغ منه، الممثل الدائم لفييت نام.

السيد لي لونغ منه (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر وفد بوركينا فاسو على المبادرة لتنظيم هذه المناقشة الرفيعة المستوى حول الوساطة وتسوية النزاعات.

إن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تلك المنظمة التي أنشئت لإنقاذ البشرية من ويلات الحرب، تلتزم من خلال الميثاق بتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية. ومن خلال الميثاق أيضا، تحدد الدول الأعضاء الوسائل السلمية لتسوية النزاعات سلميا، بما في ذلك الوساطة، وهي تأتمن المجلس على مسؤولية النهوض باستخدام تلك الوسائل. والوساطة، بوصفها أسلوبا عرفيا لتسوية النزاعات، قد تم تدوينها في القانون الدولي المعاصر وتطورت عبر الممارسة على كل المستويات – الثنائية، والإقليمية، والمتعددة الأطراف – لا سيما تحت إشراف الأمم المتحدة.

وتلاحظ فييت نام مع التقدير أن الوساطة استخدمت بشكل متزايد كأداة فعالة في تسوية النزاعات والصراعات. وجرى الاضطلاع بجهود وساطة ناجحة عديدة من جانب الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية

والمنظمات دون الإقليمية. وخلال العقود الأخيرة، فإن البحث عن حلول للصراعات في الشرق الأوسط وكمبوديا وهايتي وأنغولا وكينيا ومالي وموزامبيق والسودان، وفي الآونة الأخيرة في جنوب أوسيتيا وزمبابوي، هي أمثلة قليلة تشهد بوضوح على فعالية المساعي الحميدة وأنشطة الوساطة.

ومن خلال إنشاء وحدة دعم الوساطة عام ٢٠٠٦ في ضمن إدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة، كرست الأمم المتحدة المزيد من الاهتمام لأنشطة الوساطة. وإننا نرحب بقرار الأمين العام تعيين السيد جبريل باسولي، وزير خارجية بوركينا فاسو السابق، وسيطا رئيسيا مشتركا للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ويحدونا الأمل أن السيد باسولي، بكل ما يتمتع به من معرفة وخبرة، سيسهم عبر الوساطة، إسهاماً كبيرا في إيجاد حل سلمي شامل ودائم للصراع في دارفور.

وفييت نام بصفتها عضوا في الأمم المتحدة، تلتزم بثبات بمبدأ تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، وإننا ندعم كل جهد لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، بما في ذلك الوساطة، وفقا للقانون الوطني وميثاق الأمم المتحدة. ونعتقد أن الوساطة، لكي تؤدي إلى حلول دائمة، يجب أن تجري على أساس الاحترام الكامل للاستقلال الوطني والسيادة والسلامة الإقليمية للدول. ويجب أن تكون الوساطة نزيهة وغير قسرية وأن تتم بالموافقة والمشاركة الكاملة لجميع الأطراف المعنية.

وبصفتها عضوا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي يعود الكثير من نجاحها إلى امتثالها لمبدأ تسوية النزاعات بالوسائل السلمية، بذلت فييت نام، وستظل تبذل كل ما في وسعها للمساهمة في جهود الوساطة الرامية إلى إيجاد حلول سلمية لحالات النزاع فيما بين الدول الأعضاء في الرابطة، وفقا لمعاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا.

ويعتقد وفد بلدي أن هذه المناقشة توفر فرصة مؤاتية للمجلس لتقييم تجارب الوساطة الناجحة والفاشلة في مختلف أنحاء العالم، من أجل تقدير أهمية وظروف أنشطة الأمم المتحدة وآلياتها فيما يتعلق بالوساطة، بالإضافة إلى أدوار آليات الوساطة القائمة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، واستكشاف سبل تعزيز فعالية جهود الوساطة ودور الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، في عمليات الوساطة. ولذلك، فإننا ندعم استنتاجات مجلس الأمن المتفق عليها المتضمنة في مشروع البيان الرئاسي بشأن هذا الموضوع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد زلماي خليل زاد، الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية.

السيد خليل زاد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): باسم الولايات المتحدة، أود أن أهنئ الرئيس كومباوري ووفد بوركينا فاسو، لتسليط الضوء على أهمية الوساطة وتسوية النزاعات. وقد أدت بوركينا فاسو دورا حيويا في المساعدة على تحقيق السلام في الصراعات في مختلف أنحاء أفريقيا. وكما لاحظ آخرون، فإن الرئيس كومباوري أدى دورا شخصيا نشطا بوصفه وسيطا في صراعات إقليمية. وفي عام ٢٠٠٦، عمل الرئيس بوصفه وسيطا في الحوار بين الأطراف في توغو، الذي نتجت عنه اتفاقية بين الحكومة وأحزاب المعارضة. كما أنه كان وسيطا في أزمة كوت ديفوار، وساعد على إبرام اتفاق السلام الذي وقع في آذار/مارس ٢٠٠٧. إننا نشكر الرئيس كومباوري على إسهاماته.

وفضلا عن ذلك، فإن تعيين وزير خارجية بوركينا فاسو السابق، السيد باسولي، في المنصب الجديد،

بوصفه الوسيط الرئيسي المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، يمثل أحدث إسهام لبوركينا فاسو للمساعدة في التفاوض من أجل السلام. ومن شأن مهمة الوزير باسولي أن تنشط عملية السلام، ونحن ندعم جهوده.

وأيدت الولايات المتحدة تعزيز آليات المجتمع الدولي للوساطة وتسوية النزاعات سلمياً. ودعمت الولايات المتحدة بقوة دور مجلس الأمن في المساعدة على منع نشوب النزاعات وتطورها إلى صراعات خطيرة. وخلال السنوات القليلة الماضية، حثت الولايات المتحدة مجلس الأمن على العمل لمعالجة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان والتي برزت، بما في ذلك دعم القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، الذي يمثل إعلانا بشأن الحاجة إلى تعزيز فعالية دور مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات، لا سيما في أفريقيا.

وترحب الولايات المتحدة ببيان الأمين العام وبتقريره المقدم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ (S/2008/18)، الذي أشار إلى أن ثقافة تسعى إلى منع نشوب الصراعات قد بدأت تترسخ في الأمم المتحدة، وإلى أن المنع قد ”تأصل الالتزام ببناء أدواته وتعميمها“ (الفقرة ٢).

وقد استثمرت الولايات المتحدة الكثير في دعم منع نشوب الصراع من خلال الإنذار المبكر، وتقييم التهديدات وتشجيع جهود الاستجابة المبكرة. وقد ساعدت هذه الاستثمارات في تعزيز قدرات الأمم المتحدة على منع نشوب الصراع ونتج عنها تعزيز التنسيق مع جهود المنظمات الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يستمر في العمل لتعزيز وتعميق مجمع الوسطاء والميسرين الدوليين المحتملين. وعلى سبيل المثال، أنشأت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مجلس الحكماء. وأعضاء ذلك الفريق من رجال الدولة والدبلوماسيين ذوي الخبرات حققوا حتى الآن نجاحات في عمليات الوساطة في البلدان الأعضاء. وتعتقد الولايات المتحدة أن هناك إمكانيات أكبر لأن تعمل المنظمة داخل المنطقة، وهي تقوم بتنظيم برامج التدريب وغيرها من أشكال الدعم المقدمة لهذا الفريق.

ونرى أن حل النزاعات بنجاح يتطلب من الدول أن يكون لها دور نشط ومشاركة سياسية في مساعي تحقيق التسوية. ولا يكفي أن تحال مشكلة ما إلى المنظمات الدولية وانتظار أن يأتي الحل بعد فترة. وتلك الآليات الرسمية لحل النزاعات لها دور حيوي يمكن أن تؤديه وأن تكون عاملا حاسما في حل النزاعات، ولكن في حالات الأزمات الخطيرة، لا بديل عن استخدام الإرادة السياسية وطاقات الدول. وأحيانا، قد ترى الدول أن إنشاء آلية مخصصة هو أنجع سبيل للمضي قدما. ونؤمن بأن المفاوضات الرسمية والوساطة، التي يجب أن تشارك فيها الدول بصورة كاملة وشاملة مع توسيع نطاق الجهد السياسي الحقيقي، كثيرا ما تشكل أفضل سبيل لمعالجة أخطر النزاعات الدولية.

وقد أيدنا تأييدا تاما منظور المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة التي تقترح على الأطراف المتنازعة طائفة من آليات حل النزاعات. كما تؤيد الولايات المتحدة بشدة عمل لجنة بناء السلام، حيث أنها تجسد جميع جوانب عمل الأمم المتحدة– أي السلام والتنمية وحقوق الإنسان. ومن خلال إدماجها في نهج واحد متسق، تساعد الأمم المتحدة في سد الثغرات في الاستجابة الدولية للبلدان الخارجة من الصراع. وسيساعد عمل لجنة بناء السلام في الحيلولة دون سقوط البلدان القهقرى في الصراع. ولم يقتصر صندوق بناء السلام على توفير دعم محفز إلى بوروندي وسيراليون فحسب، بل أيضا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار وغينيا.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام الولايات المتحدة بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة المعنية بتسوية النزاعات سلميا، بما في ذلك أهمية الوساطة. ونحن لا نؤيد أي نظرية بعينها بشأن كيفية القيام بذلك. وبدلا من ذلك، نؤمن بنهج واقعي وبالحاجة إلى الاعتماد على الآليات والوسطاء الذين يمكنهم الحد من النزاعات وإدارتها وتسويتها على أكمل وجه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جاد الله الطلحي، الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية.

السيد الطلحي (الجماهيرية العربية الليبية): إنه لشرف أن نرى السيد بليز كومباوري، رئيس جمهورية بوركينا فاسو، يتولى رئاسة المجلس ويدير أعماله بعد أن أدارها بكفاءة منذ بداية الشهر زميلنا السيد ميشيل كافاندو. كما يشرفنا أن يكون معنا أصحاب الفخامة والمعالي.

وجودكم في هذه الجلسة، سيدي الرئيس، يعطي قيمة خاصة لمداولاتها، ويندرج ضمن جهودكم وجهود القادة الأفارقة وتصميمهم الراسخ على تحقيق أمن دائم لا يمكن بلوغ أي تنمية مستدامة في قارتنا بدونه.

لقد ركزت الورقة المفاهيمية التي أعدها مشكورا وفد بلدكم عن الوساطة كوسيلة لتسوية النزاعات حظيت بأولوية خاصة في المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة، وأكد عليها النظام الأساسي للاتحاد الأفريقي ومصادر أخرى عديدة. وتشكل الوساطة، البديل أو الأفكار والمقترحات التي تدفع إلى الحوار وتكفل بكلفة محدودة قبل نشوب الصراعات أو بعد انتهائها، التوصل من قبل أطراف الصراع أنفسهم إلى حل لإنهاء الصراع في مهده، أو صنع السلام وبنائه. كما تنسجم الوساطة وما تتضمنه من مراعاة للاحتياجات والمصالح الأساسية المحلية مع الحالات الأفريقية بشكل خاص، بل وحتى الحالة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة وما تتميز به من بحث عن الحلول التوافقية.

والطابع غير الملزم للوساطة، مقارنة بالوسائل الأخرى للتسوية السلمية للصراعات، أو عدم تحقيقها في بعض الحالات لأهدافها، لا يقلل من أهميتها. فهي في كل الأحوال تسمح بتقييم المواقف أو إعادة النظر فيها، وبالتالي، تسمح بالتقدم في مساعي التسوية السلمية النهائية للصراعات.

ولا شك أن فعالية الوساطة لا تعتمد على حيدة الوسيط ومهاراته ومعرفته بالإطار الجغرافي والتاريخي والثقافي للنزاع وأسبابه فحسب، وإنما تقتضي أيضا تكاثف الجهود الإقليمية والدولية وتكاملها. وهذا ما أكدت عليه تقارير ووثائق دولية وأفريقية كثيرة عالجت الصراعات الأفريقية واستراتيجية وسبل تناولها. ومع ذلك، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أقول بصراحة إننا ما زلنا دون تنفيذ التزاماتنا والتوصيات الواردة في هذه الوثائق ودون شراكة أفريقية عالمية تتكامل فيها الموارد والقدرات، وتتجاوز النهج الجزئية الظرفية بتكلفتها الباهظة لصالح الحلول الشاملة الطويلة الأمد. وهذا ما كشفت عنه بمرارة تجارب ومبادرات الوساطة التي واصل بلدي الاضطلاع بها خلال العقود الماضية.

إن أمامنا الكثير مما يجب عمله. فلا تزال الهياكل والآليات القائمة في حاجة إلى تطوير. ولا تزال الجهود النبيلة للأمانة العامة للأمم المتحدة ومواردها دون مقتضيات الدعم التخطيطي والسوقي للقدرات الأفريقية الكامنة ودون مستوى ما عرفته القارة من أنشطة دبلوماسية تواصلت منذ إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية في ستينات القرن الماضي وحتى اليوم مع الاتحاد الأفريقي.

وعلينا إعادة النظر في النهج القائم على ضوء دروس الماضي، ودعم جهود وساطة تنهي أو تقلل مآسي إنسانية معاشة وتدعم النظام الدولي وسلطات مجلس الأمن كحارس وضامن نهائي للأمن والسلم الدوليين. وبهذا يكون الاتحاد الأفريقي بديناميكيته وقدراته المتنامية، وبإرادة وتصميم قادته، نموذجا رائدا لعلاقات الأمم المتحدة بالمنظمات الإقليمية وصون السلم والأمن الدوليين ضمن سياق إقليمي. وهذا ما نأمله.

وأخيرا، أشكر وفد بلدكم على إعداد مشروع البيان الرئاسي، الذي نؤيده تأييدا كاملا، ونتطلع إلى اعتماده في نهاية مناقشاتنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لسعادة السيد خورخي أوربينا، الممثل الدائم لكوستاريكا.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي في مستهل بياني، سيدي، أن أشيد بالدور الريادي الذي اضطلع به بلدكم في مجال الوساطة والتسوية السلمية للتراعات في القارة الأفريقية. كما أود أن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين في التقدم بالشكر لكم ولوفد بلدكم على عقد هذه الجلسة، وعلى الورقة المفاهيمية التي قدمتموها لنا للاسترشاد بها في مناقشتنا بعد ظهر اليوم. وأود أن أرحب، بكل احترام، بين ظهرانينا اليوم بالسيد الإبراهيمي، الذي يشكل عمله وتجربته جزءا رئيسيا من هذه المنظمة.

وسيتناول بيان كوستاريكا في هذه المناقشة أنشطة الأمم المتحدة في مجال الوساطة وتسوية التراعات. غير أننا نرى أنه لا بد أن نأخذ في الحسبان الدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية التي تبذل جهودا جريئة من أجل منع نشوب الصراعات وتسوية التراعات في جميع القارات، مثلما أكدت ذلك في الأسابيع الأخيرة تدخلات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في زيمبابوي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا في تايلند وكمبوديا، ومنظمة الدول الأمريكية في بوليفيا، والاتحاد الأوروبي في الصراع في جورجيا.

قبل أكثر من سبع سنوات، قدم الأمين العام تقريره الأولي (S/2001/574) عن منع نشوب الصراعات، الذي حثنا فيه على الانتقال من ثقافة الرد على الأزمات إلى منع نشوب الأزمات. لكن ذلك التحول لم يكتمل بعد. إن الدول الأعضاء في هذه المنظمة لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن تخصيص الموارد اللازمة لتنظيم العمل في مجال منع نشوب الصراعات، وفيما يخص الوقاية المحكمة التصميم التي يمكن أن تعالج الجوانب التنفيذية والمؤسسية والتنظيمية التي حددها الأمين العام في تقريره الثاني (A/60/891) بشأن هذا الموضوع في عام ٢٠٠٦.

ومن الواضح أن موضوع منع نشوب الصراعات يهم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولذا، علينا أن نضاعف جهودنا لتمكين قدرة المنظمة في مجال الدبلوماسية الوقائية، وذلك للتغلب، نهائيا، على العقبات التي جعلت حتى اليوم ذلك الأمر مستحيلا. وكما يقول المثل، درهم وقاية خير من قنطار علاج. وفي هذا الصدد، إن فكرة تخصيص ٢ في المائة من ميزانية حفظ السلام السنوية لتعزيز قدرة الدبلوماسية الوقائية، مثلما اقترح الأمين العام، تستحق النظر فيها بصورة عاجلة من قبل الدول الأعضاء.

إن الزيادة الهائلة في ميزانية عمليات حفظ السلام هي قطعا مؤشر على قدرة الأمم المتحدة المحدودة على منع نشوب الصراعات المتزايدة التي تهدد السلم والأمن الدوليين. إن مبلغ الـ ٧ بلايين دولار الذي سوف ينفق على عمليات حفظ السلام خلال فترة العامين الحاليين يتناقض مع الموارد الشحيحة التي وافقت عليها الدول الأعضاء لمساعي منع نشوب الصراعات. ومن الواضح، أنه لا بد من تصحيح هذا الوضع.

إن كوستاريكا تعتقد أن الذين يعارضون زيادة قدرة المنظمة على منع نشوب الصراعات بادعاء وجود أولويات أخرى يرتكبون خطأ. فسوف يكون هناك دائما مسائل هامة، لكن لا شيء أهم من المحافظة على إمكانية أن يعيش كل إنسان في بيئة تتسم بالسلام. ولا نستطيع قبول معارضة الذين يعتبرون متابعة منع نشوب الصراعات آلية للتدخل الخارجي. والأمر الذي لا نستطيع قبوله بشكل أكبر هو المعارضة القائمة على أساس الميزانية بصورة واضحة. إن عدم تصحيح هذا الوضع سيكون غلطة سنواصل جميعنا دفع ثمنها.

وهذه أيضا فرصة لتبادل بعض الأفكار حول الإطار الذي تتم فيه الإجراءات التي يتخذها الأمين العام. وزيادة المشاركة مطلوبة لتطوير القدرة المؤسسية لمنع نشوب الصراعات. وإن المساعي الحميدة لبعض الفعاليات الخارجية لإزالة مصادر الخلاف داخل المجتمع أو بين الدول قد ثبت أنها أداة ضرورية ومفيدة. لكن، في أحيان كثيرة لا تستطيع هذه الأداة تحقيق العوائد المرجوة منها وذلك بسبب القيود التي يفرضها محتواها. وأحيانا، يقوض ضعف التنسيق مع المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية فعالية المساعي الحميدة.

وفي مناسبات أخرى، يضعف التنسيق مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى فعالية المساعي الحميدة التي تقوم بها الأمانة العامة، ولا سيما نظرا للعوائق التي يمكن أن تنشأ من علاقتها بمجلس الأمن.

وهنا، نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن نركز على القيمة الهائلة الموقف غير المباشر والحيادي في ضمان نتيجة ناجحة لإجراءات المساعي الحميدة. ولهذا السبب، نعتبر من الضروري أن تركز الأمم المتحدة على تقوية المنظمات الإقليمية، كي تتمكن من المشاركة بصورة فعالة في التسوية السلمية للتراعات قبل أن تصبح هذه التراعات خطرا على السلم والأمن الدوليين ويقوم مجلس الأمن بمعالجتها.

وينبغي أن يكون لدى الأمين العام هامش للتصرف واسع ما أمكن، كي يقوم بمهمات مساعيه الحميدة. وتنص على هذا المادة ١٠٠ من الميثاق، التي تضمن الاستقلالية التامة للأمانة العامة عن كل دولة وتلزم جميع الدول باحترام طابعها الدولي وألاّ تلجأ إلى التأثير عليها في الاضطلاع بمسؤولياتها.

وفي هذا الصدد، تعتقد كوستاريكا أنه من الأهمية بمكان أن يتم التفريق بين الحالات التي يتصرف فيها الأمين العام من تلقاء نفسه أو بطلب من الأطراف المعنية، وتلك الحالات التي يتصرف فيها بناء على طلب من مجلس الأمن. ففي الأولى، يقع الالتزام الرئيسي على عاتق الأطراف، ولذا، تعتبر الموافقة ذخرا قيما. ونعرف من خبرتنا أن ذلك يمكن أن يخلق توترا داخل المجلس أو مع بعض الأعضاء. لكننا نعرف أيضا أن السماح في بعض الحالات للأمانة العامة بأن تقف جانبا وتتصرف كوسيط محايد وسري، لا يتأثر بالديناميات السياسية لمجلس الأمن، أمر ذو أهمية كبيرة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ومن الواضح، أنه عندما تكون المساعي الحميدة جزءا من الولاية التي منحها المجلس، تكون الأولوية لفعالية البعثة ككل.

وباختصار، سيدي، إن عقد وفدكم لهذه المناقشة الهامة ينبغي أن يتيح الفرصة لتصحيح هذا الوضع. وإن كوستاريكا ترحب باقتراح الأمين العام وسوف تدعم أي جهود تبذل لتطوير قدرة مؤسسية أكبر تتجه نحو منع نشوب الصراعات وتسويتها بالطرق السلمية. وسوف يدعم بلدي تعزيز الصلات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وأي مبادرة تتجه نحو زيادة قدرتها على الوساطة وتسوية التراعات التي تنشأ داخل مجال عملها الجغرافي.

وفضلا عن ذلك، ندعو الأمين العام إلى مواصلة جهوده فيما يتعلق بالأزمات المتوقعة وأن يعرض وساطته من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، الدعامة التي لا يمكن استبدالها من أجل رفاه أكبر للجميع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ليو زينمين، الممثل الدائم للصين.

السيد ليو زينمين (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أهنئ بوركينا فاسو بتوليها رئاسة المجلس هذا الشهر. ويسعدني كذلك أن أرى الرئيس كومباوري يترأس جلسة اليوم. وأود أن أرحب بوجود الأمين العام، السيد بان كي - مون، في هذه الجلسة وأشكره على بيانه. وأود كذلك أن أرحب بالأخضر الإبراهيمي.

كما تنص بوضوح المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة، إن الوساطة أداة هامة للتسوية السلمية للتراعات. وكيفية المحافظة على السلم والأمن الدوليين بصورة أكثر فعالية عن طريق الوساطة مسألة تحظى بالمزيد من الاهتمام من المجتمع الدولي. وهنا، أود أن أعبر عن تقديري لبوركينا فاسو على أخذها زمام المبادرة بعقد هذه الجلسة.

لقد قامت الأمم المتحدة، لعدد من السنوات، بدور هام في الوساطة وتسوية التراعات. وأود أن أركز على التالي فيما يتعلق بكيفية استعمال المجتمع الدولي للوساطة بطريقة أفضل في البحث عن تسويات للتراعات.

أولا، ينبغي لمجلس الأمن أن يولي المزيد من الاهتمام وأن يقوم بدور أكبر في الدبلوماسية الوقائية. لقد ظل المجلس يركز دائما بصورة أساسية على حفظ السلام وقد أذن بنشر عدد كبير من بعثات حفظ السلام. وفي الحقيقة، إن الحيلولة دون تفاقم الصراعات المحتملة بهذه الوسائل الوقائية مثل الوساطة تكلف أقل كثيرا وتؤدي إلى نتائج أفضل من نشر عمليات حفظ السلام بعد نشوب الصراعات. وفي المستقبل، ينبغي للمجلس أن يتابع باهتمام كبير القضايا التي تعرضها عليه الدول الأعضاء والأمين العام، بموجب أحكام الميثاق ذات الصلة، وينبغي أن يعمل على وضع استراتيجية وقائية شاملة في ضوء الظروف الخاصة لكل أزمة.

ثانيا، ينبغي أن يظل الوسطاء على الحياد. وينبغي أن يساندهم المجتمع الدولي بالدعم البنّاء. وتظهر الوقائع أن الحيدة والإنصاف يشكلان الشرطين الأساسيين للوساطة الناجحة. أما إذا شابت التراهة مصلحة شخصية أو نال منها التحيز لأحد الأطراف على حساب الآخر، فلا يمكن للوساطة بحال أن تؤدي إلى سلام دائم. بل على العكس من ذلك، لن تزيد الحالة إلا تعقيدا. وينبغي للوسطاء أيضا أن يلموا إلماما عميقا بتاريخ الحالة قيد النظر وواقعها وأن يحترموا آراء جميع الأطراف المعنية لكي يتوصلوا إلى حلول ذات صلة وقابلة للتنفيذ.

وفيما يتعلق بالفصائل المتعنتة في مقاومتها للوساطة، ينبغي للدول ذات التأثير عليها أن تضطلع بدورها في التعاون مع جهود الوسطاء.

ثالثا، ينبغي أن تقدم الدول الأعضاء دعمها القوي للاتحاد الأوروبي وللمنظمات دون الإقليمية الأفريقية فيما تقوم به من جهود الوساطة. وفي الأعوام الأخيرة، بذلت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية كالاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي جهودا لا تعرف الكلل للوساطة في الصراعات الأفريقية وتسويتها، وحققت نتائج إيجابية في كوت ديفوار وسيراليون وبوروندي وزمبابوي. وتدعو الصين الأمم المتحدة إلى الاستجابة بشكل أكثر إيجابية لمطالب أفريقيا المعقولة، وإلى إيلاء أولوية رفيعة لبناء القدرات في تعاونها مع أفريقيا، وإلى تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في مجالات التدريب وبناء المؤسسات والمعلومات وتبادل الخبرات والدعم اللوجستي

التي تتمتع فيها الأمم المتحدة بميزة على غيرها. كما تدعو الصين الأمم المتحدة إلى التنفيذ الفعال للبرنامج العشري لبناء القدرات المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وإلى حشد الجهات المانحة الدولية الأخرى لتقديم مزيد من الدعم لأفريقيا.

ومع أهمية الوساطة لتسوية النزاعات، فهي ليست علاجا سحريا لكل شيء. وفي كثير من الأحيان لا يمكنها أكثر من أن تبني جسرا بين الأطراف المعنية. ومع أنها قد لا تتمكن من بناء الثقة والنوايا الحسنة بين مختلف الأطراف، فإن بإمكانها أن تبدد الشك وسوء التفاهم. ومع أنها قد لا تتمكن من قيادة المسيرة إلى السلام، فبوسعها أن تتجنب نشوب الصراع. ذلك أن الحلول الفعلية تتطلب من جميع الأطراف المعنية إظهار حسن النية والالتقاء معا في منتصف الطريق. وتقتضي التسوية الدائمة لأي نزاع بصفة أساسية الأخذ بنهج متكامل يشمل بذل جهود متوازية لتحقيق التنمية الاقتصادية والحد من الفقر والنهوض بالقدرات الإدارية والدعوة إلى ثقافة التسامح وتعزيز العدالة القضائية.

وتقف الصين دائما إلى جانب التسوية السليمة للنزاعات بالوسائل السلمية من قبيل الوساطة والحوار والمفاوضات، وتدعم الجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والبلدان المعنية تحقيقا لتلك الغاية. وستواصل الصين الأخذ بنهج متسم بالمسؤولية وأداء دور بناء في تناول القضايا ذات الصلة بالمناطق الساخنة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يشير مجلس الأمن إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويعيد تأكيد التزامه بالتسوية السلمية للمنازعات، بما في ذلك عبر الوساطة، بما يتفق وميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الفصل السادس منه. ويشير المجلس إلى بياناته وقراراته السابقة ذات الصلة.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية الوساطة بوصفها وسيلة للتسوية السلمية للمنازعات، ويشجع على مواصلة استخدام هذه الآلية في تسوية المنازعات. ويعيد المجلس تأكيد الدور الحيوي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذا الصدد.

”ويؤكد المجلس أنه يتحمل، بوصفه الجهاز الذي يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، مسؤولية في تشجيع ودعم الوساطة بوصفها وسيلة هامة للتسوية السلمية للمنازعات.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية الإجراءات التي يتخذها الأمين العام، عبر القيام بمساعيه الحميدة، وممثلوه ومبعوثوه الخاصون والوسطاء التابعون للأمم المتحدة في الترويج للوساطة وفي التسوية السلمية للمنازعات. ويحيط المجلس علما بإنشاء وحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية، التي توفر الخبرة دعماً لجهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يواصل كفالة استرشادِ عمليات الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة أو ترعاها، بمقاصد المنظمة ومبادئها، وتوفير وسطاء محنَّكين ومحايدين وعلى معرفة جيدة بجميع أصحاب المصلحة والوقائع والظروف في أي نزاع يكلَّفون بالتوسط فيه، ويحصلون على ما يلزمهم من دعم ومرونة للقيام بالوساطة وفقا لما تقتضيه حيثيات المنازعات؛ وتحقيقا

لهذه الغاية، يشجع المجلسُ الأمينَ العام على النظر في سبل تعزيز قدرات الأمانة العامة.

”ويلاحظ مجلس الأمن الإسهام الهام الذي تقدمه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمجتمع المدني، وغيرها من أصحاب المصلحة، في التسوية السلمية للمنازعات، لا سيما من خلال الوساطة، ويشيد بها لِما تبذله من جهود. والمجلس عازم على تعزيز الدعم المقدم من الأمم المتحدة لجهود الوساطة هذه من خلال تحسين التعاون مع الأمم المتحدة، لا سيما في أفريقيا؛ ويشجع المجلس الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الآخرين على أن يحذوا حذوه.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية تسخير القدرات والإمكانات الكامنة والقائمة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في خدمة جهود الوساطة ويرحب بالترويج لاتّباع نُهُج إقليمية في التسوية السلمية للمنازعات.

”ويلاحظ مجلس الأمن أن للمرأة دورا هاما تضطلع به في تسوية المنازعات، ويشدد على أهمية مشاركتها على قدم المساواة وانخراطها بشكل تام في جميع الجهود المبذولة لصون وتعزيز السلام والأمن، ويهيب بالأمين العام للأمم المتحدة ورؤساء المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مراعاة الجانب الجنساني خلال اختيار الوسطاء وما يمكن للمرأة أن تقدمه في عملية الوساطة بالنسبة للنهج والمنظور.

”ويُبرز مجلس الأمن أهمية النظر في متطلبات بناء السلام والتعافي خلال عملية الوساطة بهدف المساعدة في إرساء أسس السلام المستدام ويشدد على أن للجنة بناء السلام دورا تضطلع به في الترويج للوساطة.

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة كفالة اتساق عمليات الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة أو ترعاها، من خلال تحسين تنسيق الجهود مع الجهات الفاعلة الأخرى، بما فيها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بغية تعزيز فعالية الجهود الدولية.

”ويشدد مجلس الأمن أيضا على أنه لا يمكن أن يُكتب الاستمرار لأي مبادرة وساطة ما لم يرعها وينخرط فيها بشكل تام جميع الأطراف المعنيين في النزاع طوال هذه العملية. ويؤكد المجلس من جديد أن منع نشوب النزاعات والتسوية السلمية للمنازعات ينبغي أن يكونا في صلب جهود الوساطة.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم في غضون ستة أشهر من اعتماد هذا البيان تقريرا عن الوساطة وما توفره من أنشطة لدعمها، يراعي ما لدى الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية من خبرات، ويقدم توصيات لتعزيز فعالية الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة“.

وسيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2008/36.

أود أن أشكر جميع المشاركين على مساهماتهم في هذه الجلسة. وأخص بالشكر جميع رؤساء الدول أو الحكومات، والوزراء والممثلين الآخرين والأمين العام.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.